تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

الاخوان المسلمون في سطور

تأليف

محمد الحسن



الإخوان المسلمون
في سطور

توزيع

دار الفرقان للنشر والتوزيع

عمان ـ العبدلي ـ عمارة جوهرة القدس

ص.ب ٩٢١٥٢٦

هاتف ٦٤٠٩٣٧ ـ ٦٤٥٩٣٧ فاكس ٦٢٨٣٦٢

فرع اربد ـ مقابل جامعة اليرموك

هاتف ٢٧٦٥٠٦

٢١٨٫٦٦

محم محمد الحسن

الاخوان المسلمون في سطور / محمد الحسن .ـ

عمان ، دار الفرقان ، ١٩٩٠

(   ) ص

ر.أ (١٩٩٠/٩/٦١٨)

١ ـ الاخوان المسلمون أ ـ العنوان

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

الإخوان المسلمون في سطور

تأليف

محمد الحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ولْتَكُنْ منْكُم أمَّـةٌ يَدْعُـونَ إلىٰ الخَيْـرِ ويـأْمُـرونَ بالمَعْروفِ وَيَنْهَوْنَ عن المُنْكَرِ وأولئكَ هُمُ المفلحون﴾.

[آل عمران]

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله الله بالهدى ودين الحق، فصلوات الله وسلامه على هذا النبي الكريم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذا كتاب «الإخوان المسلمون في سطور» نتناول فيه التعريف بهذه الجماعة المباركة، بأسلوب ميسر مختصر يقف القاريء الكريم من خلاله على المعالم

الرئيسة لهذه الجماعة.

نشأة الجماعة:

بعد القضاء على الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، على يد الصليبية العالمية المتحالفة مع خصوم الإسلام وأعدائه، أصبحت البلاد الإسلامية في فراغ فكري وسياسي ووقعت تحت نير التجزئة والاحتلال الصليبي وتوزعتها دول الكفر، فبدأت الشعوب الإسلامية المغلوب على أمرها تتلمس طريق النجاة، فكان أن **تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مدينة الإسماعيلية في مصر عام ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.**

مؤسس هذه الجماعة الأستاذ الشهيد حسن أحمد عبد الرحمن البنا رحمه الله.

التعريف بمؤسس الجماعة:

ولد الإمام الشهيد حسن البنا، سنة ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م، في قرية المحمودية بمصر، وتلقى دراسته

الإبتدائية والثانوية في مصر، وقد تخرج من كلية دار العلوم بالقاهرة.

نشأ من أبوين مسلمين، فقد كان أبوه من كبار المحدثين في زمانه، ويشتهر عند العلماء بلقب الساعاتي لأنه كان يعمل ساعاتياً، قرأ مسانيد أئمة الفقه والحديث ورتب معظمها على أبواب الفقه.

كانت ملامح القيادة الناجحة تبدو عليه منذ صغره، فقد كان حسن ـ رحمه الله ـ يتمتع بثقة زملائه التامة، وأنشأ جمعيات عديدة لمقاومة الفساد في البلاد ولمقاومة الإرساليات التبشيرية النصرانية، هذا بالإضافة إلى جرأته وشجاعته في الحق، والصبر على مقاومة الباطل، وذكائه، إذ تفوق على جميع أبناء القطر المصري في سنة تخرجه، فنال المرتبة الأولى على الخريجين في ذلك العام وكان ذلك سنة ١٩٢٧م حيث تخرج من دار العلوم.

عين مدرساً في المدرسة الإبتدائية في مدينة

الإسماعيلية في السنة التي تخرج فيها.

لمس ظلم الإنجليز وسيطرتهم على جميع النواحي المالية والسياسية والعسكرية في مصر، وشاهد تمزق العالم الإسلامي إلى دويلات هزيلة، فأرقه ذلك.

وفي شهر آذار سنة ١٩٢٨م، التقى بستة نفر من المسلمين، وتعاهدوا فيما بينهم على العمل لإصلاح شؤون الأمة الإسلامية، وأطلقوا على أنفسهم جماعة «الإخوان المسلمين» وكان هذا في الإسماعيلية.

شعر الإنجليز بخطر هذا الرجل، وأنه يعمل في وسط العمال الذين يعتمد عليهم الإنجليز، فأوعزوا إلى وزارة المعارف بنقله، فنقلوه إلى القاهرة سنة ١٩٣٣م.

اغتنم فرصة نقله من الإسماعيلية إلى القاهرة، فنشط في الدعوة إلى الله، فانتشرت دعوته بسرعة فائقة في جميع الأوساط الشعبية والمتعلمة في القاهرة والقرى المجاورة لها.

البنا يعلن عن دعوته ويبيّن طبيعتها:

استمر البنا ـ رحمه الله ـ يعمل بصمت، ولما أصبح لهذه الجماعة شوكة وقوة، أعلن عنها، ودعا جميع الناس للانضمام إليها، بهذا النداء الذي يبين طبيعتها وهدفها.

قال الإمام حسن البنا رحمه الله:

«في هذا الصخب الداوي من صدى الحوادث الكثيرة المريرة، التي تلدها الليالي الحبالى، وفي هذا الزمان وفي هذا التيار المتدفق الفياض من الدعوات التي تهتف بها أرجاء الكون وتسري بها أمواج الأثير في أنحاء المعمورة، مجهزة بكل ما يغري ويخدع من الآمال والوعود والمظاهر، نتقدم بدعوتنا، نحن الإخوان المسلمين، هادئة ولكنها أقوى من الزوابع العاصفة، متواضعة، ولكنها أعز من الشمّ الرواسي، محدودة ولكنها أوسع من حدود هذه الأقطار الأرضية جميعها، خالية من المظاهر الزائفة، والبهرج الكاذب، ولكنها محفوفة بجلال الحق وروعة الوحي،

ورعاية الله مجردة من المطامع والأهواء، والغايات ولكنها تورث المؤمنين بها، والصادقين في العمل لها السيادة في الدنيا، والجنة في الآخرة»[1].

الجماعة تقتحم الميدان السياسي:

بدأت الجماعة بعد أن قويت شوكتها باقتحام الميدان السياسي، وكتب البنا ـ رحمه الله ـ أحاديث دينية واجتماعية، ووجه رسائل إلى الرؤساء في الوزارات المصرية المتعاقبة، يدعوهم فيها إلى الإصلاح الداخلي على أساس النظام الإسلامي.

وفي سنة ١٩٣٦م أرسل البنا ـ رحمه الله ـ خطاباً إلى الملك فاروق، ورئيس حكومته مصطفى النحاس، وإلى ملوك الدول العربية والإسلامية وزعمائها، دعاهم إلى تحكيم الإسلام في جميع شؤون المسلمين، وإصلاح

---

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد، رسالة تحت راية القرآن ص(٩٥)، طبعة دار الشهاب، القاهرة.

جميع الأوضاع على أساس الإسلام، وقد سمي هذا الخطاب فيما بعد برسالة «نحو النور».

وفي سنة ١٩٣٩م انتشرت دعوة الإخوان المسلمين في جميع أنحاء القطر المصري، في المدن، والقرى، في المدارس، والجامعات، مما أثار حفيظة الحكام في مصر، الذين يخشون على كراسيهم، وسوّل لهم أسيادهم الإنجليز الإساءة لهذه الجماعة.

النشاط الإعلامي:

نشطت الجماعة في المجال الإعلامي فأصدرت العديد من الصحف والمجلات، وأسهمت هذه الصحف في تكوين رأي عام إسلامي وتبنت قضايا الجماعة وأهدافها. وفيما يلي عرض لهذه الصحف والمجلات:

أولاً ـ مرحلة الإسماعيلية: الصحافة غير المملوكة:

١ ـ مجلة الفتح.

٢ ـ مجلة الشبان المسلمين.

ثانياً ـ مرحلة القاهرة :

أ ـ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية :

١ ـ مجلة «جريدة الإخوان المسلمين» .

٢ ـ مجلة «النذير» .

٣ ـ مجلة «المنار» .

٤ ـ المطبعة .

ب ـ فترة ما بعد بداية الحرب العالمية الثانية :

١ ـ مجلات «النضال» ، «الشعاع» ، «التعارف» .

٢ ـ مجلة «الإخوان المسلمون» .

٣ ـ جريدة «الإخوان المسلمون» .

٤ ـ مجلة «الكشكول الجديد» .

٥ ـ مجلة «الشهاب» .



من كتاب الوسائل المطبوعة في دعوة الإخوان المسلمين

تأليف الأستاذ: محمد فتحي علي الشقير

دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٥م، ص١٨٣

الجماعة تدخل في دور المحنة :

وبدأت المحنة على يد حسين سري رئيس الوزراء، ضغط من السفارة الإنجليزية، فصادرت حكومته مجلتي «التعـارف» و«الشعـاع» الأسبـوعيتين، ومجلة «المنـار» الشهـرية، ومنعت طبـع أية رسالة من رسائلهم، أو إعادة طباعتها، وأغلقت مطبعتهم وحرمت على الجرائد أن تذكر شيئاً عنهم، واعتقلت الأستاذ حسن البنا والأمين العام، ثم أفرج عنهما نتيجة لضغط مجلس النواب المصري.

ثم جاءت وزارة مصطفى النحاس، ورغب الأستاذ البنـا أن يرشـح نفسـه نائباً عن دائرة الإسماعيلية فمنعت الحكومة ذلك، وبعد فترة أغلقت شعبهم.

وفي سنـة ١٩٤١م، جاءت حكـومـة أحمد ماهر، فأخذتهم بالشدة وحالت دون نجاح من رشح نفسه للنيابة، وقامت بتزييف الانتخابات للحيلولة دون نجاح الإمام حسن البنا رحمه الله.

وعندما وقف أحمد ماهر رئيس الوزراء المصري مع الحلفاء فأعلن الحرب على ألمانيا وإيطاليا، وزج البلاد في حرب لا تخدم إلا الكفار، عارضه الإخوان، وطالبوه بالعدول عن ذلك، ثم اغتيل أحمد ماهر لإصراره على إعلان الحرب، من قبل محمود العيسوي، كان ذلك في ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥م.

خلف أحمد ماهر محمود فهمي النقراشي، ودخلت الجماعة سنة ١٩٤٥م محنتها الكبرى، وعلى الرغم من هذا فقد انتشرت دعوة الإخوان في هذا العام في كثير من البلاد العربية خارج مصر، كالسودان والأردن وسوريا وفلسطين وغيرها.

أخذ الإخوان يطالبون الحكومات المتعاقبة بإعلان الاستقلال التام، والتحرر من الاستعمار الإنجليزي الرابض على أراضيهم، الذي يمتص خيرات الشعب المصري، وعضدوا مطالبهم بمظاهرات واسعة عمت

جميع أقاليم مصر، وأرغمت الحكومة والإنجليز على الدخول في المفاوضات من أجل الاستقلال.

ولما رأى الإخوان مراوغة الإنجليز في المفاوضات، طلبوا من الحكومة المصرية أن تعلن الجهاد ضدهم، وأن تقطع المفاوضات معهم.

كان ذلك في وزارة إسماعيل صدقي، فشن عليهم حملة عنيفة اعتقل عدداً منهم.

وفي سنة ١٩٤٦م استقالت وزارة إسماعيل صدقي وخلفتها وزارة النقراشي. وفي يوم تأليفها نشر الأستاذ البنا ـ رحمه الله ـ مقالاً دعا فيه الحكومة الجديدة إلى اختصار الطريق واحترام إرادة الأمة وإنهاء المفاوضات مع الإنجليز وسلوك سبيل الجهاد، ثم تابع نشر مقالاته في الصحافة، مسفهاً منهاج الحكومة، مشيراً إلى أنها حاربت الإخوان وأغلقت مدارسهم، وسجنت الدعاة ولاحقتهم بالتضييق والإرهاق.

ولما حدثت الحرب الفلسطينية، تطوع الإخوان المسلمون، فأثاروا اهتمام العالم بما فعلوا من بطولات رائعة في ميدان القتال، فخشيهم الأعداء، وحركوا عملاءهم في الداخل ضد هذه الجماعة. وصور جهادهم مذكورة في كتاب: «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين» للأستاذ كامل الشريف.

وفي سنة ١٩٤٨م أصدرت حكومة محمود فهمي النقراشي أمراً عسكرياً بحل جماعة الإخوان المسلمين، وإغلاق شعبهم أينما وجدت وإغلاق الأماكن المخصصة لنشاطهم وبضبط جميع الأوراق والوثائق والمطبوعات والمبالغ والأموال وكافة الأشياء المملوكة لديهم وتبع هذا الأمر صدور أوامر عسكرية أخرى بتصفية شركاتهم الاقتصادية.

البنا يبصر الإخوان بالعقبات التي ستعترضهم:

ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ البنا ـ رحمه الله ـ قد

توقع هذ، كله، وذكره للإخوان قبل أن يحل ما حل بعشر سنين، فقال[1]:

«أحب أن أصارحكم: إن دعوتكم لازالت مجهولة عنـد كثير من النـاس، ويوم يعـرفـونهـا ويدركون مراميها وأهـدافها، ستلقى منهم خصومة شديدة، وعداوة قاسية، وستجدون أمامكم كثيراً من المشقات، وسيعترضكم الكثير من العقبـات، وفي هذا الـوقت وحـده تكونون قد بدأتم تسلكون سبيل أصحاب الدعوات، سيقف جهل الشعب بحقيقـة الإسلام عقبة في طريقكم، وستجدون من أهل التـدين ومن العلمـاء الـرسميين من يستغـرب فهمكم للإسـلام، وينكـر عليكم جهـادكم في سبيله، وسيحقـد عليكم الرؤساء والزعماء وذوو الجاه والسلطان وستقف في وجهكم كل الحكومات على السواء، وستحاول كل حكومة

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد، رسالة بين الأمس واليوم، ص١٤٢.

أن تحـد من نشاطكم، وأن تضع العراقيل في طريقكم، وسيتـذرع الغـاصبون بكل طريق لمناهضتكم وإطفاء نور دعـوتكم، وسيستعينـون من أجـل ذلـك بالحكـومـات الضعيفـة، والأخـلاق الضعيفـة، والأيدي الممتدة إليهم بالسؤال، وإليكم بالإساءة والعدوان. وستدخلون بذلك، ولا شك، في دور التجـربـة والامتحـان، فتسجنـون، وتعتقلون، وتنكلون، وتشردون، وتصادر مصالحكم وتعطل أعـمـالكم، وتفتش بيوتكم، وقـد يطول بكم مدى هذا الامتحان ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُترَكُوا أنْ يقولوا آمنَّا وهُم لا يُفْتَنون﴾ [العنكبوت: ٢].

حاول الأستاذ البنا ـ رحمه الله ـ أكثر من مرة أن يثني النقـراشي عما يفعله بهذه الجماعة وأفرادها فلم ينجح، وزاد الرجل شراسة وفتكاً بالجماعة.

وفي سنة ١٩٤٨م اغتيل محمود فهمي النقراشي، واتهم الإخوان المسلمون بقتله فزادت الحملة عليهم.

تآمر القوى العالمية على الدعوة الإسلامية:

كتب الأستاذ البنا ـ رحمه الله ـ مقالاً يوضح فيه أسباب حل الجماعة من قبل الحكومة قال فيه:

«إن هذا من تدبير اليهودية العالمية والشيوعية الدولية والدول الاستعمارية وأنصار الإلحاد والإباحية الذين يرون في الإخوان السد المنيع الذي يحول بينهم وبين ما يريدون».

وجاء في المقال قول البنا التالي:

«فقد أقر وكيل الداخلية بنفسه للمرشد العام أن مذكرة قدمت إلى النقراشي (باشا) من سفير بريطانيا وسفير فرنسا، والقائم بأعمال السفارة الأمريكية بعد أن اجتمعوا في (فايد) في ٦ كانون أول/ سنة ١٩٤٨م، يطلبون فيها المبادرة بحل الإخوان المسلمين (. . . . . .)، أكبر عقبة أمام امتداد مطامعهم، وأجاب الأستاذ البنا على سؤال صحفي عن الأسباب التي دفعت بالمسؤولين إلى حل

الإخوان فقال: «ويقال كذلك إن رغبة الحكومات العربية في إنهاء قضية فلسطين، ولو على غير ما تريد الشعوب، كان من العوامل التي أوحت إلى الحكومة المصرية بهذا الموقف»[1].

شارك الإخوان المسلمون مشاركة فعالة في الجهاد على أرض فلسطين، هذه المشاركة كانت من أبرز الأسباب التي حملت الحكام على محاربتهم ومطاردة دعوتهم، فقد أرسل الإمام الشهيد حسن البنا برقية إلى زعماء الدول العربية المجتمعين في (عالية) لبنان قال فيها: «إن الإخوان المسلمين قد تطوعوا بدماء عشرة آلاف متطوع للاستشهاد في سبيل فلسطين»، وفعلاً بدأت زحوف الإخوان تتوجه إلى فلسطين، وكان لهم سجل حافل بالبطولة والثبات وقدموا المئات من الشهداء، وعندما فرضت الهدنة الأولى قال

---

(١) انظر في قافلة الإخوان المسلمون ج١: ٢٨٤، عباس السيسي.

الإمام الشهيد: «إننا متشائمون من هذه الهدنة لانرضى بها ولا نوافق عليها، ونحمل الذين اختاروا هذا الطريق تبعة عملهم بين يدي الله والناس»[1].

لقد ضرج الإخوان الأرض المقدسة في صور باهر وفي الفالوجة وفي التبة ٨٦ بدمائهم الزكية محتسبين عند الله الأجر والمثوبة، فكان جزاءهم الاعتقال والتشريد والمشانق.

اغتيال البنا ـ رحمه الله ـ:

وبعد مقتل النقراشي تولى رئاسة الوزارة المصرية إبراهيم عبد الهادي، الذي كان أداة طيعة هو والملك فاروق في يد الإنجليز، فنفذوا أوامر أسيادهم الإنجليز والفرنسيين، والأمريكان، وأقدموا على جريمة نكراء هي اغتيال مصلح القرن العشرين، الأستاذ حسن البنا، في أضخم شوارع القاهرة، وكان ذلك في ١٤/ ربيع ثاني/

(١) محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون ١/ ٤٢٥.

١٣٦٨هـ، الموافق ١٢/ شباط/ ١٩٤٩م، حيث أطلق الرصاص عليه من سيارة، وترك ينزف بدون إسعاف حتى صعدت روحه إلى بارئها في مستشفى القصر العيني، وقد أدى الأمانة وحمل لواءها الإخوان المسلمون في جميع البلاد الإسلامية، وجاهدوا وما زالوا يجاهدون لتحقيق أهداف هذه الدعوة الإسلامية المباركة.

قبل اغتيال الأستاذ البنا وصلته رسالة عن جهاد الإخوان في فلسطين وبطولاتهم فبكى وقال: «لهم الله هؤلاء الأبرار. لهم الله في إيمانهم وجهادهم. لهم الله فيما هم فيه، وفيما ينتظرهم، إن معركتهم الكبرى لا تزال أمامهم... مع الفجرة من حكامهم، الذين يخشونهم أشد من خشيتهم لليهود، مع الذين لايعرفون معروفاً، ولاينكرون منكراً... مع فاروق وبوليس فاروق وتلامذة مناهج الاستعمار جميعاً، وإنهم يحاربون ولا ظهر لهم، بل إنهم ليسوا آمن على ظهورهم منهم على خط النار من

عدوهم، إن الطريق طويل... طويل رهيب... وهذا الدم العزيز المسفوح لا يعوض... والمعركة الكبرى، معركة الإسلام التي ربينا لها الشباب لاتزال أمامه»(١).

ولما نفذت حكومة إبراهيم عبد الهادي جريمتها، واستقالت وجاءت وزارة حسين سري الائتلافية أفرجت عن الإخوان، ثم جاءت وزارة مصطفى إسماعيل النحاس سنة (١٩٥٠م).

الهضيبي يحمل الراية:

اختار الإخوان فضيلة الأستاذ حسن الهضيبي مرشداً عاماً لهم خلفاً للأستاذ البنا ـ رحمه الله ـ، وكان من كبار رجال القضاء العالي في مصر.

وفي سنة ١٩٥١م أفرجت الحكومة عن بعض ممتلكات الإخوان، بناءً على حكم مجلس الدولة الذي

(١) محنة الإسلام للأستاذ سعيد رمضان من ص١٣ ـ ١٥.

نص على أن أمر الحل باطل من أساسه، ونشطت الجماعة نشاطاً كبيراً أعاد مكانتها في نفوس الناس، فأقبلوا عليها وآمنوا بأهدافها السامية، وعرفوا قادتها رغم البلاء والابتلاء.

جهاد الإخوان في قناة السويس:

وفي شهر تشرين أول/ أكتوبر سنة **١٩٥١**م اشتدت الأزمة بين مصر وبريطانيا، فقامت كتائب الإخوان تلقنهم درساً قاسياً، فقرر الإخوان المسلمون إعلان الجهاد على بريطانيا وأمام إقبال الناس على التطوع مع الإخوان لم يسع الأحزاب والحكومة آنذاك إلا أن تفاوض الإخوان على أن تعهد لهم بالإشراف الكلي على جميع المتطوعين، كما ذكرت الصحف المصرية يوم ذاك.

وفي يوم **٢٣**/ يوليو - تموز/ **١٩٥٢**م قام الضباط المصريون بزعامة محمد نجيب بالثورة على فاروق وآزرهم الإخوان.

وفي عام **١٩٥٣**م احتفل الإخوان المسلمون

بالذكرى الرابعة لاستشهاد البنا ـ رحمه الله ـ وشارك ضباط الثورة في الاحتفال وألقى الرئيس محمد نجيب كلمة أذيعت من إذاعة القاهرة قال فيها: «إن الإمام الشهيد حسن البنا أحد أولئك الذين لايدرك البلى ذكراهم، ولا يرقى النسيان إلى منازلهم، لأنه ـ رحمه الله ـ لم يعش لنفسه، بل عاش للناس ولم يعمل لمنفعته الخاصة، بل عمل للصالح العام».

الثورة تعرض على الإخوان الاشتراك في الحكم:

عرض رؤساء الوزارات بعد الثورة على الإخوان الاشتراك في الحكم، وكان ذلك من أول رئيس وزراء بعد الثورة ـ علي ماهر ـ وبعد استقالة ماهر شكل الوزارة محمد نجيب، فعرض هذا أيضاً على الإخوان، فأبوا، وكان ذلك على لسان فضيلة المرشد[1] العام، الأستاذ حسن الهضيبي ـ رحمه الله ـ وكان لهم في ذلك رأي واضح في منهاج الحكم، ونوعية الرجال الذين يتولونه حيث أصر

الإخوان على أن يكون الإسلام نظام الحكم، وأن يطبق في جميع مجالات الحياة، وأن تختار قيادة الجماعة ممثلي الإخوان في الحكومة، وقد رفضت الثورة هذين الشرطين وأصرت على موقفها.

ولما رفض الإخوان ذلك ثارت ثائرة مجلس الثورة وبخاصة عبد الناصر، واعتبر ذلك نوعاً من الوصاية على الثورة، بدلاً من أن يعتبره وضوحاً في الرؤية وصراحة في التعامل، ولاح في الأفق بوادر لضرب الجماعة، فبدأ عبد الناصر بالتهجم عليها في الخطب، وبأن الإخوان يطلبون منه إغلاق دور السينما والخمارات، ودور اللهو وتطويل ملابس النساء وفتيات الجامعة والاحتشام وتطبيق الحدود، بدلاً من الأحكام الوضعية المتعارف عليها.

رأي الإخوان في اتفاقية الجلاء وما ترتب عليه من محنة:

في عام ١٩٥٤م قامت حكومة الثورة بعقد اتفاقية

السويس المعروفة بمعاهدة الجلاء مع بريطانيا، فاعترض الإخوان على هذه الاتفاقية، لما تحويه من بنود في صالح بريطانيا والغرب، إذ أن المعاهدة جعلت في أحد بنودها لجيش الاحتلال البريطاني الحق بالعودة لاحتلال القناة براً وبحراً وجواً إذا تعرض أمن تركيا للخطر[1] ولما فيها من غمط حقوق الشعب المصري وفي مقدمته الإخوان، الذين حملوا السلاح وقاتلوا لإخراج الإنجليز من قناة السويس، وأصدر الإخوان بياناً وضحوا فيه مغزى الاتفاقية، وطالبوا الحكومة بالكف عن عقد هذه الاتفاقية[2].

غضبت حكومة الضباط أن يقال لها «لا» وأخذت تخطط لضرب هذه الحركة، كما جرى لها في عهد فاروق وحكوماته العميلة، امتثالاً لأوامر الاستعمار الأنجلو أمريكي، لأن السفير الأمريكي في القاهرة «جفرسون

---

(١) لأن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي.

(٢) أصدر الإخوان المسلمون رسالة بعنوان: نقد إتفاقية الجلاء.

كافري» هو الذي كان وسيط مفاوضات الجلاء بين ضباط الثـورة وبريطانيا. حيث ظهرت وصاية أمريكا على الثورة بشكل سافر.

وجه فضيلة المرشد العام عدة رسائل لرئيس الوزراء المصري جمال عبد الناصر، منها هذه الرسالة بتاريخ ٢٨ / يوليو - تموز/ ١٩٥٤م:

«السيد جمـال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد: فإني لازلت أحييك بتحية الإسـلام، وأقرئك السلام ولازلت ترد على التحية بالشتـائم واتهـام السرائر. واختلاق الوقائع وإخفاء الحقـائق والكـلام المعاد الذي سبق لكم قوله والاعتذار عنه، وليس ذلك من أدب الإسلام ولا من شيم الكرام.

ولست أطمع في نصحك بأن تلزم الحق، فذلك أمر عسير، وأنت حر في أن تلقى الله تعالى على ما تريد أن تلقاه عليه، ولكني أريد أن أبصرك بأن هذه الأمة قد ضاقت

بخنق حريتها وكتم أنفاسها، ومهما قلتم بأنكم تحكمونها حكماً ديمقراطياً فإنها لا تصدق، لأنها محرومة من نعمة الكلام والتعبير عن الرأي، وإذا حققتم ذلك فإننا نعدكم:

- بأن نذكر الحقائق، ولا نخاف من نشرها.

- ونصدق القول، ولانشوبه بالكذب والبهتان والاختلاق.

- ولا نتهم لكم سريرة، ولا نبادلكم فيما تضمرون وتدخرون في أنفسكم.

- وإنما نعدكم، كما هو شأننا، بأن نناقش المسائل مناقشة موضوعية على ما تعطيه الوقائع التي ترضونها أو تصدر عنكم... أما أن تعطوا لأنفسكم الحق في الكلام، وتحرموا الناس منه، وأما أنكم تفرضون آراءك (بالسوط) على الأمة، فشيء لايعقله الناس ولا ترضاه الأمة.

إن الأمة قد ضاقت بحرمانها من حريتها، فأعيدوا إليها حقها من الحرية فإنها لن تصبر على سلبها إياه، وإذا

كان الغضب على الهضيبي وعلى الإخوان المسلمين قد أخـذ منكم كل مأخـذ، فلكم الحق أن تغضبـوا، وهـذا شأنكم، ولكن لاحق لكم في أن تحـرضـوا النـاس على الإخوان المسلمين، وتغروهم بهم، وليس ذلك من كياسة رؤسـاء الوزراء في شيء، فإنه قد يؤدي إلى شر مستطير وبلاء كبير.

وإنكم ولا شك تعلمون أن الإخوان المسلمين حملة عقيدة ليس من الهين أن يتركوها، ولا يتركوا الدفاع عنها ما وجـدوا إلى الـدفـاع سبيلاً، فإغـراء بعض الأمـة بهم، وتحريضهم عليهم من الأمور التي لا تؤمن عواقبها. . .

. . . ولعـل الـذي حملك على إبـداء العـداوة والبغضاء للإخوان المسلمين هو أنهم عارضوا المعاهدة، ولو فعلوا غير ذلك لكانوا في نظرك خير الناس، فلتعلم أن هذه المعاهدة رضيت عنها الهيئات الرسمية أم لم ترض، وقعت أم لم توقع فإن الإخوان المسلمين لن يؤمنوا بها دون

أن تناقش في برلمان منتخب انتخاباً حراً، يمثل الأمة خير تمثيل. وخير لكم وللأمة ألا تخدعوا أنفسكم عن الحقائق فإن الأمة قد بلغت من حسن الرأي ومن التفكير مبلغاً لايسمح لها بأن يتصرف أحد في شؤونها؛ دون الرجوع إليها والأخذ برأيها»(١).

وفي سنة ١٣٨٣هـ، ١٩٥٤م، قامت حكومة الضباط باعتقال وتشريد الألوف من شباب الإخوان المسلمين بحجة أنهم اعتدوا على حياة الزعيم جمال عبد الناصر(٢) ـ جزاه الله بما يستحق ـ وشكلت لهم المحاكم العسكرية وأطلقت عليهم أحكام جاهزة، فحكمت على ستة من أفاضل الإخوان بالإعدام وهم:

---

(١) في قافلة الإخوان المسلمون، عباس السيسي ج٢: ٢٥٦ ط١، ١٩٨٧ ـ ١٤٠٨، دار الطباعة والنشر والصوتيات، الإسكندرية.

(٢) عمر التلمساني، ذكريات، لا مذكرات ص١٦٧.

١ ـ وكيل الجماعة العام الأستاذ القانوني عبد القادر عودة رحمه الله.

٢ ـ الشيخ محمد فرغلي: شيخ المجاهدين في فلسطين والقناة الذي دفعت بريطانيا جائزة نقدية كبيرة لمن يقتله أو يغتاله، وكان الناس يتحدثون في مجالسهم عن بطولات الشيخ ووقفاته المشهورة بقولهم: عمامة الشيخ فرغلي تخيف الإنجليز وترهبهم، وقد غلبت هذه العمامة مدافع الإنجليز وأخرست بنادقهم.

٣ ـ الأخ يوسف طلعت: أحد القادة المجاهدين في فلسطين والقناة والمسؤول عن تدريب الإخوان المسلمين أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م.

٤ ـ الأخ المحامي هنداوي دوير.

٥ ـ الأخ المحامي إبراهيم الطيب.

٦ ـ الأخ محمود عبد اللطيف الذي اتهم بإطلاق الرصاص على عبد الناصر في ميدان المنشية

بالإسكندرية، وقد ثبت فيما بعد أن المؤامرة المزعومة كانت من تدبير المخابرات الأمريكية، ومجلس الثورة المصري للإيقاع بالجماعة، كما صرح بذلك محمد نجيب رئيس جمهورية مصر[1].

قام العالم الإسلامي بعلمائه وشعوبه وبعض رؤسائه بضجة كبرى على قسوة هذه المحاكمات على غير جريمة، وطالبوا بوقف هذه الأحكام، وقطع هذه المحاكمات.

وبالرغم من مطالبة العالم الإسلامي من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه بوقف الإعدام أقدم عبد الناصر وزبانيته على إعدام الإخوة الشهداء ـ رحمهم الله ـ ولما قدم عبد القادر عودة إلى المشنقة قال: إن دمي هذا سيكون لعنة على قيادة الثورة.

ـ «وقال غيره» «الحمد لله الذي منَّ علي بالشهادة».

---

(١) انظر مذكرات محمد نجيب ص(٥٠)، انظر كتاب عباس السيسي حول حادثة المنشية.

ـ وقال يوسف طلعت: «اللهم اغفر لي ولجميع الذين أساؤوا إليّ».

ـ وتقدم الجميع بخطى ثابتة نحو حبل المشنقة وهم يبتسمون؛ لأنهم رفضوا معاهدة الخيانة والتفريط بحرية بلادهم واستقلالها، وكانوا يصرون على الجلاء غير المشروط[1].

وفي الأسبوع نفسه قام رجال الثورة بالإفراج عن أحد عشر بحاراً يهودياً اعتقلتهم البحرية المصرية في المياه الإقليمية المصرية، وكانوا على ظهر باخرة إسرائيلية اسمها: «بات جاليم»[2].

---

(١) الإخوان المسلمون، أوراق تاريخية، إبراهيم زهمول ص(٢٧١ ـ ٢٧٢).
الإخوان المسلمون، د. ريتشارد ب. ميشيل، ترجمة: د. محمود أبو السعود، تعليق الأستاذ صالح أبو رقيق ١٧ ص(٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٢) وفي ذلك يقول الشاعر: =

واستمر الاعتقال والتشريد والتعذيب للإخوان المسلمين سنوات عديدة بصورة وحشية يندى لها جبين الإنسانية، واعتبر المؤرخون المنصفون أن قسوة محاكم التفتيش في الأندلس بعد انهيار الحكم الإسلامي فيها ـ لم تصل إلى درجة هذا التعذيب، ولم يكتف عبد الناصر بزج الألوف من الأبرياء في السجون من أعضاء الجماعة، وإنما كان يدبر لهم المكائد داخل السجون والمعتقلات حيث أقدم زبانيته بناء على أوامر شخصية منه ـ بقتل قرابة ثلاثين أخاً بإطلاق الرصاص عليهم في سجن ليمان طرة عام ١٩٥٧م.

وقد كان الصحفي الماروني «روكس معكرون» في ليمان طرة، وشاهد المجزرة بأم عينيه، وأقسم أن يروي بعد

= حدثان في يوم عبوس
ينذرانك بالزوال
حدث السفينة والرؤوس
المائلات على الحبال

خروجه من السجن في كتاب أسماه «أقسمت أن أروي» وصف فيه بشاعة المجزرة التي ارتكبها زبانية جمال عبد الناصر ضد مئات الإخوان في ليمان طرة.

ظن الضباط بعد أحد عشر عاماً من التعذيب والملاحقة والتشريد أن هذه الجماعة قد تلاشت ولم يعد لها أثر في الوجود، ولكن هذا كان وهماً، إذ خرجت الجماعة من المحنة أقوى وأصلب مكسراً، وظلت الجماعة راسخة رسوخ الرواسي الشم كالشجرة الباسقة جذورها في أعماق الأرض وأغصانها في كبد السماء.

محنة الإخوان الثانية:

قامت المخابرات الأمريكية بتنبيه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما أوغرت الشيوعية العالمية صدره بضرب هذه الجماعة، فأعلن بغباوته الحرب على هذه الجماعة من موسكو، حيث وئدت الحرية.

وكما كانت محنة ١٩٥٤/ ١٩٥٥م من تخطيط

المخابرات الأمريكية المصرية، كانت محنة ١٩٦٥/ ١٩٦٦م ثمناً للتسلط الشيوعي الروسي على مقدرات مصر، لتزويدها بالسلاح والعتاد الذي سلم لليهود عام ١٩٦٧م في سيناء وغزة دون قتال، ولم يستعمل إلا لتدمير اليمن في حربها الأهلية الدامية طيلة خمس سنوات.

وشكلت المحاكم في المحنة الثانية سنة ١٩٦٥م استجابة لأوامر الرئيس الدكتاتور - جمال عبد الناصر - واعتقل الإخوان وغير الإخوان من المسلمين، وحوكموا محاكمات صورية لامثيل لها في تاريخ الإنسانية، وأصدرت المحاكم حكم الإعدام على ثلاثة من أبرّ أبناء هذه الدعوة وحملة مشعلها: الأستاذ سيد قطب، ومحمد يوسف هواش، وعبد الفتاح إسماعيل، رحمهم الله. ونفذ حكم الإعدام فيهم بتاريخ ١٣/ جمادى الأولى/ ١٣٨٦هـ الموافق ٢٩/ ٨/ ١٩٦٦م.

ولقد رفض الشهيد سيد قطب أن يعتذر أمام مندوب

الرئيس، عندما راوده بالترغيب والترهيب وقال: «إن كنت مسجوناً بحق فأنا أرتضي حكم الحق، وإن كنت مسجوناً بباطل فأنا أكبر من أن أسترحم الباطل»، وقال: «إن إصبع السبابة التي تشهد لله بالوحدانية خمس مرات في اليوم على الأقل لترفض أن تكتب حرفاً واحداً يقر به حكم طاغية».

ولقد أُزهقت أرواح مئات الشباب تحت سياط التعذيب، وبقي من بقي ثابتاً ينتظر، وما بدلوا تبديلاً. وهم ماضون على الطريق يرددون لحن الكفاح الذي نظمه لهم سيد قطب ـ رحمه الله ـ من دمه قبل أن يموت:

أخي إنني اليوم صلب المراس
أدك صخور الجبال الرواس
غداً سأطيح بفأس الخلاص
رؤوس الأفاعي إلى أن تبيد
سأثأر لكن لرب ودين
وأمضي على سنتي في يقين

فإمـــا إلـــى الـنـصـــر فوق الأنـــام

وإمـــا إلـى الله في الـخـــالـــدين

بقيت الجماعة تعمل بشكل متواصل في مصر من عام ١٩٦٦م وحتى وفاة عبد الناصر في ٢٩/ ٩/ ١٩٧٠م حيث قدم إلى المحكمة الربانية ليلقى جزاء ما اقترفته يداه بحق مصـر، والأمة العربية والإسلامية، وبحق فلسطين، حيث ضاع باقي فلسطين وسيناء والجولان في حرب ١٩٦٧م.

عندما تولى (أنور السادات) الرئاسة بعد عبد الناصر شعـر الشعب المصـري بالفـراغ الفكري والسياسي وإن التعبئـة العسكرية لابد لها من التعبئة الفكرية، والروحية العقـدية، وأن تعـود لمصـر هويتها الإسلامية التي كانت تنتصر دائماً في جميع حروبها ضد الغزاة المغول، والتتار، والصليبيين، وإن مصـــر لا تربـح حربهــا ضد الصهيونية وأعوانها، إلا بالعودة إلى رحاب الإسلام من جديد، وأنه

يجب إنصاف المجاهدين الأبرار من أعضاء جماعة الإخوان ضحايا التسلط الناصري، وكانت معظم الأحكام الجائرة الصادرة بحقهم قد قاربت على الانتهاء فكان لابد أمام الضغط الشعبي المتصاعد من الإفراج عنهم على فترات، مما دفع عجلة الدعوة إلى الأمام.

رفض الأستاذ حسن الهضيبي ـ رحمه الله ـ استدراج أنور السادات له، وللجماعة للقبول بعروض الحكم الساداتي الجديد في مصر على أساس العمل الفردي للإسلام، وأن لايسمح للجماعة بالعودة كجماعة، وأن يسمح للأفراد بالعمل، كل فرد في مجاله، أو وظيفته أو مكان عمله بشكل فردي مسلكي وخلقي، وأن لايتعرض الإخوان للحاكمين أو مطالبة السلطة الحاكمة بضرورة الحكم بالإسلام.

وفاة الهضيبي واختيار خلفٍ له:

ولما انتقل الأستاذ المرشد حسن الهضيبي إلى

الرفيق الأعلى في رمضان سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م انتخب مرشد عام جديد ومكتب للإرشاد، وما زالت القيادة الجديدة تطالب بحقوق الجماعة كاملة وعودة جميع ممتلكاتها وأموالها المصادرة في العهد الناصري، وقد لجأت الجماعة إلى القضاء مطالبة باستعادة حقوقها المادية والمعنوية وإبطال الإجراءات التي اتخذت ضدها.

وبالرغم مما لاقاه الإخوان من محن ومذابح إلا أن دعوتهم اليوم تنتشر في الجامعات والمعاهد والنقابات والاتحادات ويجدون تجاوباً عظيماً مع كافة قطاعات الشعب ويقومون بواجب الدعوة إلى الله ويهيئون الأمة لاستئناف حياتها الإسلامية في ظل شريعة الله تعالى.

موجز نص الدعوى ضد قرار الحل:

لقد رفع الإخوان دعوى أمام القضاء المصري ضد قرار حل الجماعة الذي أصدرته حكومة عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، وموجز الدعوى هو أن جماعة الإخوان

المسلمين تكونت في مصر من زمن بعيد، وكانت دعوتها قد لاقت قبولاً لدى كافة أفراد الشعب، وكان لها نظام وخطة تربوية ظاهرتان للكافة ولا يخفى دور الجماعة في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م. ولما قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، وبالرغم من مساعدة الإخوان لها فإنها دبرت للقضاء على الجماعة فقررت حلها عام ١٩٥٣م، ثم تراجعت بعد الصلح بين الجماعة وبين قيادة الثورة. ثم عادت قيادة الثورة ودبرت حادث المنشية بالإسكندرية عام ١٩٥٤م، واتخذت من ذلك مبرراً لإبادة أفراد الجماعة، وكانت أفظع وأخطر مذابح العصر، ثم صدر قرار بحل الجماعة. وجاء عام ١٩٦٥م ليشهد مذابح أخرى للآلاف الأبرياء من مسلمي مصر، سنة ١٩٦٥م، وبعد ان استقر الحكم فإن جماعة الإخوان المسلمين تطالب القضاء بأن يحكم ببطلان قرار الحل الذي أصدره مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤م.

أخذ المسؤولون يماطلون في النظر في هذه الدعوى

في أربع سنوات إلى أن جاء عام ١٩٨١م، فاعتقل السادات الأستاذ عمر التلمساني، واعتقل محمد كمال السنانيري الذي عذب تعذيباً شديداً حتى صعدت روحه الطاهرة إلى بارئها تشكو ظلم الظالمين، فانتقم الله منهم بعد حين.

وفي عام ١٩٨٢م قررت المحكمة النطق بالحكم في هذه القضية بجلسة ٩/ مارس/ ١٩٨٢م وفي الموعد المحدد للنطق بالحكم قررت المحكمة برئاسة المستشار سعد أبو عوف مد أجل النطق بالحكم لجلسة ٤/ مايو لاتمام المداولة وفي هذه الجلسة التي عقدت برئاسة المستشار على الخادم تقرر مد أجل النطق بالحكم مرة أخرى في ٢٢/ ٦/ ١٩٨٢م.

وفي جلسة ٢٢/ ٦/ ١٩٨٢م تقرر إعادة الدعوى للمرافعة بجلسة ٩/ اكتوبر سنة ١٩٨٢م وذلك لتغير هيئة المحكمة.

وفي ٢١/ ينـاير/ ١٩٨٣م تم تأجيل القضية إلى جلسة ٢٠/ مارس لتعديل الطلبات بناء على طلبات الحكومة.

قدم المحامي الدكتور محمود عصمت سيف الدولة تعـديلاً للطلبـات مع مذكرة بالدفاع عن جماعة الإخوان المسلمين تضمنت:

أولاً: الحكم بإلغـاء القـرار فيمـا تضمنـه من حل جماعة الإخوان المسلمين.

ثانياً: الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من مصادرة أموال الجماعة.

ثالثاً: الحكم بتعويض الجماعة.

أ ـ عيناً برد ما صودر منها.

ب ـ نقداً بالقدر الذي ستحدده فيما بعد.

وقـالت المذكرة: إنه حتى نستطيع أن نحدد مقدار

التعويض نطلب الأمر بتكليف الإدارة بأن تقدم للمحكمة كشـوف حصـر الأمـوال العقـارية والمنقـولـة والسـائلة والمؤسسات والقيم المنقولة التي صادرتها.

وفي سنـة ١٩٨٢م أعلن عن تنصيب الأستـاذ عمر التلمسـاني رحمه الله مرشداً عاماً للإخوان المسلمين في العـالم، فانـطلق يتصـل بالناس على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي يوضح لهم أهداف الإخوان ووسائلهم ومواقفهم من أحداث الساعة وفي مقدمتها معاهد كامب ديفيد.

لمحة عن حياة الأستاذ عمر التلمساني:

- ولد رحمه الله سنة ١٩٠٤م.

- التحق بركب الدعوة وبايع الإمام الشهيد حسن البنا رحمـه الله، وكـان رجـلاً موسراً سخر ماله لخدمة الدعوة الإسلامية ونشرها.

- دخل سجون الطغاة أكثر من مرة، فقد سجن سنة

١٩٤٨م على عهد فاروق وفي حكومة إبراهيم عبد الهادي التي أغلقت دور الإخوان وطاردتهم.

ـ وسجن سنة ١٩٥٤م في عهد جمال عبد الناصر، ومكث في السجن سبعة عشر عاماً حيث أفرج عنه سنة ١٩٧١م.

ـ لقد أخبر المسؤولين أنه سجن لأنه من الإخوان المسلمين وأنه إذا خرج سيبقى من الإخوان المسلمين.

ـ لم يقبع في بيته بعد الإفراج عنه، بل أخذ يراجع المسؤولين ويطالبهم بالإفراج عن الإخوان المسلمين في السجون، حتى حقق ذلك بمشيئة الله وفضله، فلم تأت سنة ١٩٧٤م ـ ١٩٧٥م إلا وقد خرج الإخوان من سجون الظالمين.

ـ لقد وقف رحمه الله من الصلح مع اليهود ومن معاهدة كامب ديفيد موقفاً واضحاً وصريحاً إذ أعلن رفض الإخوان لها في أكثر من مناسبة، وحذر الأمة من مغبة

التطبيع مع اليهود.

- ففي تصريح له لمجلة اليوم السابع نشر في ٩/ حزيران/ ١٩٨٦م رداً على سؤال حول الصلح مع اليهود فقال: أما الصلح فلا؛ لأنه إقرار بشرعية الوضع، وصبغه بصبغة إسلامية، وهذا أمر مرفوض وغير مقبول.

- وفي تصريح له نشر في ٥/ ٤/ ١٩٨١م في الجزيرة السعودية حول موقفه من تطبيع العلاقات بين مصر ودولة اليهود قال: إن اليهود ما جاءوا لإحياء صداقة، ولكنهم جاءوا لخراب البيوت.

- وفي تصريح آخر نشرته جريدة الوطن الكويتية في ٢٥/ ٦/ ١٩٨٢م قال: كل مسلم يسير أو يأكل مع يهودي أو يصادقه آثم عند الله.

- موقفه من المطالبة بحكم الشريعة ومن الذين لا يطبقون الشريعة:

لقد صرح الأستاذ رحمه الله لجريدة الأنباء بتاريخ

١٢/ ٥/ ١٩٨٣م التصريح التالي :

«إن الإخوان يقفون موقف المعارضة من كل حكومة لا تطبق شرع الله، وما أظن قارئاً أياً كان موقعه في هذا العالم لا يعرف موقف الإخوان المسلمين في هذه المسألة، إن الذين يسألون عنها أكثر علماً بها من غيرهم. ولو كنا نخشى أحداً غير الله لانكمشنا على أنفسنا، وقلنا: حسبنا ما لحق بنا من تعذيب وإيذاء ولكنا نحمد الله وما أظن أن قارئاً لا يعرف أننا متمسكون برأينا، وملحون في المطالبة بشرع الله قانوناً ودستوراً، ما بقي فينا عرق ينبض وقلب يخفق واصبع يمسك بالقلم وقلم لا يستعصي على كلمة الحق، يجري بها مداده على الصفحات.

من مواقفه مع السادات:

لقد حاول السادات جازاه الله بما يستحق أن يهز شخصية الأستاذ عمر التلمساني على شاشة التلفاز المصري أمام الشعب المصري، ووجه إليه كلمات أراد أن

ينـال بهـا من الأستـاذ عمـر التلمسـاني ومن الإخـوان المسلمين، فقال الأستاذ رحمه الله: لو اعتدى علينا أحد نشكوه إليك أما أنت فأشكوك إلى الله.

ففوجيء السادات وارتبك ارتباكاً لاحظه كل من كان يشاهد التلفاز، وطلب من الأستاذ عمر بصوت منفعل أن يسحب كلمتـه فأبى وقـال اسحبها ازاي فقد وصلت إلى المشتكى إليه.

وفاة الأستاذ عمر رحمه الله وبيعة أبو النصر:

توفي الأستـاذ عمـر التلمساني رحمه الله في ١٤/ رمضـان/ ١٤٠٦هـ الموافق ٢٢/ ٥/ ١٩٨٦م، ثم بايع الإخوان الأستاذ محمد حامد أبو النصر مرشداً عاماً للإخوان المسلمين.

نبدة عن حياة المرشد الأستاذ محمد حامد أبو النصر:

ـ ولد في منفلوط سنة ١٩١٣م، وبايع الأستاذ البنا رحمه الله سنة ١٩٣٤م.

ـ عمل رئيساً لمكتب الجهاد للإخوان المسلمين في شعب منفلوط وديروط والقوصية بأسيوط.

ـ وعمل عضواً في مكتب الإرشاد مع الأستاذ الإمام حسن البنا رحمه الله عشر سنوات حتى سنة ١٩٤٩م حيث استشهد الإمام رحمه الله.

ـ ولما استلم الراية الأستاذ الهضيبي، رحمه الله، عمل معه أيضاً عضواً لمكتب الإرشاد.

ـ حوكم في عهد إبراهيم عبد الهادي سنة ١٩٤٩م.

ـ حوكم في عهد عبد الناصر، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة العمل على قلب نظام الحكم، وأفرج عنه سنة ١٩٧٢م.

ـ لقد ترك التعذيب آثاراً في جسمه، فهو لا يستطيع أن يصلي قائماً كما لا يستطيع السجود فهو يصلي جالساً على كرسي.

ـ يعتمد على استغلال أرض له في منفلوط كمورد لرزقه.

ـ بعد اغتيال السادات بقي نشاط الجماعة محظوراً، ولكن لم تعبأ الجماعة بهذا الخطر وأخذت تتصل بالجماهير وتنشر فيها الوعي الإسلامي.

ـ أغلقت مجلة الدعوة ولم يسمح لها بالصدور، رغم صدور عدة أحكام قضائية بعودتها، ولكن السلطة التنفيذية كانت تتجاهل ذلك كله.

ـ حاول الإخوان إقامة شركة مساهمة صحفية، ولكن السلطات الأمنية كانت ترفض ذلك، وتعطل جميع إجراءات التأسيس.

ـ في سنة ١٩٨٤م دخل الإخوان انتخابات النقابات المهنية والعمالية واتحادات الطلبة ونوادي هيئات التدريس، تحت مسميات شتى مثل: (الجماعة الإسلامية)، (الصوت الإسلامي)، (رجال الصوت

الإسلامي)، (العودة إلى الإسلام من جديد).

- وفي سنة ١٩٨٤م أيضاً، دخل الإخوان انتخابات مجلس الشعب على قوائم حزب الوفد وحصلوا على ثمانية مقاعد.

أصدر الإخوان سنة ١٩٨٦م بياناً بمناسبة زيارة بيريز لمصر جاء فيه:

إن الإخوان سبق وأن عارضوا اتفاقيات كامب ديفيد وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وكان ذلك من منطلق إسلامي شرعي، فالإسلام لا يقر مغتصباً لأرض إسلامية والقرآن الكريم يكشف بوضوح شدة عداء اليهود للذين آمنوا كما يوضح نكثهم للعهود. والإسلام الذي نؤمن به لا يجعلنا نفرق بين أرض مصرية وأخرى فلسطينية، فكلها أرض الإسلام وواجب كل مسلم أن يجاهد من أجل تحريرها.

هذا موقف الإخوان سابقاً وحالياً ومستقبلاً من كل

عمل أو لقاء أو اتفاق أو غير ذلك من شأنه الاعتراف للعدو الصهيوني بكيان على أرض فلسطين المسلمة، أو يحقق له أي مكاسب سياسية أو اقتصادية أو أدبية فيها.

ـ وفي سنة ١٩٨٧م دخل الإخوان انتخابات مجلس الشعب، في تحالف مع حزب العمل والأحرار وتحت اسم التحالف الإسلامي.

ـ وقد تميزت هذه الانتخابات بظهور اسم الإخوان وهتافاتهم ورفع شعارهم المصحف بين السيفين، وانتشرت الشارات التي تحمل اسم الإخوان المسلمين، وقد عد المراقبون رجوع اسم الإخوان وطرحه في الساحة من جديد نجاحاً يفوق كل نجاح بالنسبة للجماعة وللدعوة ولو لم ينجح أحد من مرشحيها.

ـ لقد قاومت الحكومة مرشحي الإخوان ومندوبيهم، ومنعت كثيراً من وسائل الدعاية لمرشحيهم فقد اعتقلت الشرطة بعض مرشحي الجماعة كسيف الإسلام حسن البنا

نجل مؤسسة الجماعة وخالد الزعفراني ومحمود بدوي أثناء الدعاية الانتخابية.

ولم تكتف بهذا، فقد منعت الأستاذ المرشد العام من دخول الإسكندرية ومنعت الأستاذ نائب المرشد العام مصطفى مشهور من دخول مدينة الإسماعيلية، ومنعت الأستاذ محمد عبد القدوس من دخول السويس ومنعت الأستاذ صلاح الشادي من التحدث في مؤتمر بالمنيا.

هذا وقد قام رجال الأمن بتمزيق لافتات مرشحي الإخوان، وطمس لائحاتهم الدعائية، واعتقلت أكثر من ألفين من مندوبي اللجان الانتخابية من الإخوان، وطاردت من يقومون بالدعاية لمرشحي الإخوان.

وعلى الرغم من كل الحملات التي شنتها الحكومة ضد مرشحي الجماعة ووسائل المطاردة، فقد أحرزت نصراً وتقدماً في الانتخابات إذ قفز عدد المقاعد التي احتلتها الجماعة إلى أربعين مقعداً تقريباً.

نبذة عن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن

نشأة الجماعة في الأردن :

عندما قامت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، انتشر دعاتها في البلاد العربية والإسلامية واتصلوا بالناس، وعلى أثر اتصالهم بالأردن تأسست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بتاريخ ١٣/ رمضان/ ١٣٦٤هـ الموافق ١٩/ ١١/ ١٩٤٥م.

بدأت الجماعة تدعو إلى الله ، وتكسب الأنصار، وازداد تأثيرها، حتى أصبحت معلماً رئيساً من معالم الحياة العامة.

أول من ترأس هذه الجماعة فضيلة الأخ الحاج عبد اللطيف أبو قورة، رحمه الله.

شاركت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في

الجهاد على أرض فلسطين المباركة، وجهزت كتيبة كان لها دور مهم في الجهاد الفلسطيني، وكان قائد كتيبة الإخوان الأخ المجاهد الحاج عبد اللطيف أبو قورة، رحمه الله.

وفي تاريخ ٢٦/ ١٢/ **١٩٥٣**م انتخبت جماعة الإخوان المسلمين فضيلة الأخ الأستاذ محمد عبد الرحمن خليفة المولود في السلط سنة **١٩١٩**م مراقباً عاماً لها، وهو يحمل ثلاث شهادات علمية في الحقوق والزراعة والتربية.

وفي سنة **١٩٥٣**م عقد الإخوان مؤتمراً إسلامياً في مدينة القدس، دعوا إليه علماء العالم الإسلامي وشخصياته المجاهدة، ليبينوا الخطر المحدق بالقدس، بين التهويد والتنصير والتدويل، وانبثق عن هذا المؤتمر الإسلامي العام تكوين مكتب «المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس» ومركزه مدينة القدس، على أن يتولى شرح القضية الفلسطينية لشعوب وحكام العالم الإسلامي، ومناصرة القضايا الإسلامية عامة.

في ٣/ ٤/ ١٩٥٤م أصدرت الجماعة بياناً حددت فيه سياستها بالخطوط العريضة التالية:

«إن الأردن جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وإن الحكم بشريعة الله هو مطلب الإخوان وغايتهم في هذه الدنيا، وإن قضية فلسطين قضية إسلامية، ولا بد أن تحشد لها جميع الإمكانات المادية والمعنوية لتحريرها من اليهودية العالمية والصليبية الدولية».

بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٥٤م طلب رئيس الوزراء آنذاك من فضيلة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين - عضو المكتب التنفيذي للمؤتمر الإسلامي - إلغاء المؤتمر الإسلامي ونقله من القدس، فأنكر عليه فضيلة المراقب العام هذا الطلب، وأصر رئيس الوزراء على طلبه.

وهمس في أذن المراقب العام قائلاً: «هذه مطالب الإنجليز والأمريكان، وقد طُلب مني أن أستدعيك، وأطلب منك نقل المؤتمر من القدس، فلم يستجب، وظل

مصراً على موقفه مما أدى إلى اعتقاله، ثم قاطع الإخوان المسلمون المؤتمر منذ مطلع الستينات حين ابتعد عن أهدافه التي أنشى من أجلها.

التعريف بمجلة الكفاح الإسلامي:

أصدرت الجماعة مجلة خاصة بها سميت «الكفاح الإسلامي».

اتصفت المجلة بالصراحة والجرأة وكانت صورة صادقة عما يدعو إليه الإخوان وكانت تعبر عن هموم الأمة وآمالها، وتكشف المؤامرات التي يدبرها الإنجليز ضد الأمة وقضاياها.

سلطت الأضواء على الدور التآمري الذي كان يتولاه (كلوب) البريطاني الذي كان قائداً للجيش الأردني، وهاجمت الحكم البريطاني في الأردن والعراق بدون هوادة، وخرج العدد الأول يحمل عناوين كثيرة منها:

- أعوان كلوب (باشا) يحاربون الأحرار.

ـ النقطة الرابعة الأمريكية تتجسس في الأردن لحساب إسرائيل.

ـ رعية بلا راع . . وشعب بلا حكومة.

أغضب العدد الأول الحكومة الأردنية، فقامت بإنذار المجلة.

خرج العدد الثاني أشد وطأة على الخائنين، وحوى مقالات جريئة منها:

ـ دول تتآمر على شعوبها.

ـ الانجليز في جيشنا يقدمون الماء لإسرائيل، ويدبرون مؤامرة في الخطوط الأمامية.

ـ كلوب يتحدث باسم الأردن.

ـ في السياسة الداخلية للأردن لعبة الثلاث ورقات.

ـ أجيش للمعركة أم جيش للاحتفال والزينة؟

تعطيل الكفاح الإسلامي:

وخرج العدد الثالث من الكفاح الإسلامي فكشف

عن حقيقة الاستقلال المزيف، وأثر الإنجليز الفعال في إدارة سياسة البلد: في الداخل والخارج. واستغلال ما في البلد من مال ـ على قلته ـ لمآربهم الشخصية ولكلابهم وحمل العدد العناوين التالية:

ـ عنوان عدالتهم «تساوت أرزاق كلب الضابط البريطاني في الجيش الأردني بأرزاق الجندي الأردني».

ـ قولوا للصوص الحمر. «اخرجوا من بلادنا». أي الإنجليز.

جن جن الحكومة حين علمت بمحتويات العدد الثالث وأيقنت أن إنذارها، وتهديداتها ذهب أدراج الرياح، فضاق صدرها، وأقدمت على إغلاق مجلة الكفاح الإسلامي في ٢٦/ ٨/ ١٩٥٤م، ولكن الجماعة قامت بتوزيع العدد الثالث سراً. وختم على الصفحة الأولى التي بقيت بيضاء، العبارة التالية:

«عطلها الظالمون قبل أن تنتهي»

لأنها تمثل صوت الحق في بلد ضاعت فيه الحقوق

قامت الجماعة بالوقوف في وجه حلف بغداد[1] الاستعماري وقاومته بصلابة وشجاعة، عن طريق الاضرابات والمظاهرات، والاحتجاجات حتى أدى ذلك إلى اعتقال الأستاذ المراقب العام في سجن المحطة في عمان، وأصيب بعض الإخوان بجروح فسقطت الحكومة القائمة وقتذاك، وتشكلت حكومة جديدة قامت بالإفراج عن جميع المعتقلين.

الكفاح الإسلامي تعود من جديد:

ظلت مجلة الكفاح الإسلامي لا ترى النور حتى سنة ١٩٥٧م حيث أفرجت الحكومة عنها، فصدر العدد الرابع

(١) حلف بغداد: حلف استعماري برئاسة بريطانيا وعضوية تركيا وإيران والعراق وباكستان لربط هذه البلدان بالمصالح الاستعمارية، وكانت الأردن مدعوة للدخول فيه وقد جاء رئيس هيئة الأركان البريطانية «تمبلر» للأردن لهذا الغرض.

منهـا بتـاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٧م وكـان يعبر عن عزيمة الإخوان التي لا تهون فقد جاء في هذا العدد تحت عنوان :

إلى الكفاح من جديد

«وأما جريدتك هذه فقد برت بوعدها، ووفت بعهدها فأصْلَت المستعمـرين شواظ نارهـا، ولهيب أوارهـا، وفضحت مخـططاتهم ونـواياهم، وأباحت أسرارهم حتى عطلها الظالمون.. وإن تعطيلها في ذلك العهد المظلم كان شهـادة حق في سجل جهادها ودليل فوز على مضاء الكفـاح الإسـلامي الذي حمل الإخوان المسلمون رايته وأناروا شعلته».

مواقف الإخوان السياسية :

وفي سنـة ١٩٥٧م قامت الجمـاعـة بإصـدار بيان كشفت فيه القناع عن المؤامرة الخفية التي يحيكها الأعداء وطرق البيان الموضوعات التالية :

- حقيقة الحكم في مصر.

- إلغاء اتفاقية الجلاء.
- إلغاء حلف بغداد.
- التنديد بالسياسية الأمريكية الضالعة مع اليهود.
- الصراع الدامي في اليمن.
- البوليس الدولي وضرره.
- كيان دولة اليهود.

كان الإخوان المسلمون في الأردن الهيئة الإسلامية التي وقفت إلى جانب الثورة الجزائرية وأيدتها مادياً ومعنوياً في كفاحها المرير، وجهادها الإسلامي المؤمن حتى النصر، على أمل أن تقيم الثورة الحكم الإسلامي في الجزائر، حيث قدم مليون شهيد مسلم أرواحهم فداء للإسلام في الجزائر، ولكنها انحرفت إلى الأنظمة الاشتراكية بعد ذلك.

وفي ٢٥/ ١/ ١٩٥٧م طالب نواب الإخوان تحت قبة البرلمان بإلغاء المعاهدة البريطانية، وطرد قوات

الاحتـلال البـريطاني من أرضنـا، وكانت عبارتهم «ألغوا معـاهـدة الـذل وقولوا للإنجليز. . اخرجوا» واستطاعوا أن يؤثروا على أغلبية أعضاء المجلس ويضغطوا على الحكومة.

حدد الإخوان المسلمون موقفهم من مشروع الرئيس الأمريكي ايزنهاور[1] ببيان أصدروه ووزعوه على الناس سنة ١٩٥٧م حيث هاجموه وبينوا للأمة حقيقته، وحقيقة ما يراد بها، وحذروها من ذلك.

وفي سنة ١٩٥٧م عرض على الإخوان المسلمين في الأردن الاشتراك في الوزارة فاعتذروا عن ذلك لأن النظام لا يقوم على أساس الإسلام.

أصـدر الإخوان المسلمون بياناً وزعوه على الناس

---

(١) مشـروع ايزنهاور: كان يحمل شعار ملء الفراغ في الشرق الأوسط ويدعو إلى أن تحل أمريكا محل بريطانيا في المنطقة بإيجاد قواعد عسكرية لها فيها.

ونشره في العدد الحادي عشر من جريدة الكفاح الإسلامي جاء فيه «افهموا هذا يا حكام العرب لن يقبل العرب أن يحكموا بغير الإسلام ولن يصادقوا من يدعم إسرائيل».

أصدر الإخوان المسلمون نداء في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٧م طالبوا فيه بطرد اليهود من خليج العقبة قبل أن تقوى شوكتهم ويمتد نفوذهم إلى ما حوله[1].

هاجم الإخوان المسلمون السياسة الانجلو - أمريكية المتآمرة مع الصهيونية، وطالبوا بطرد ايزنهاور ووزعوا منشوراً بعنوان:

- لن نرضى أن نكون عبيداً للدولار.
- مبدأ ايزنهاور فكرة استعمارية لدعم إسرائيل.

---

(١) احتل اليهود منطقة أم الرشراش وايلات وشرم الشيخ ومضائق تيران، علماً بأن اليهود قد أقاموا ميناء ايلات بعد احتلالهم لشرم الشيخ ومضائق تيران عام ١٩٥٦م.

ـ يا مبعوث ايزنهاور: قل لسيدك أية محاولة لفرض الاستعمار الأمريكي الجديد على شعوبنا سنحاربها بنفس القوة التي حاربنا فيها حلف بغداد ومشاريع بريطانيا الاستعمارية.

احتج الإخوان المسلمون على الحكومة الأردنية لاستدعائها قوات بريطانية لترابط في الأردن على أثر الانقلاب الذي حدث في العراق سنة ١٩٥٨م.

وجاء في مذكرة الاحتجاج التي رفعها الإخوان للملك:

«إن الحكومة الأردنية التي أشارت عليكم باستدعاء الإنجليز ليحتلوا عمان من جديد ـ حكومة خائنة ينبغي محاكمتها».

وعلى أثر ذلك اعتقل الأخ المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، وأودع السجن لبضعة شهور اضطرت الحكومة للإفراج عنه تحت ضغط الإخوان ومؤيديهم من

جماهير الشعب المؤمن.

استمـر الإخوان في معارضتهم للحكومة: فأنكروا عليهـا بشدة أخذها المعونة الأمريكية التي لم تكن سوى ثمنـاً لسكـوت الحكـومة عن مؤامرات أمريكا الخبيثة مع إسـرائيل، فقـد أصـدرت الجمـاعة بياناً بهذا الخصوص وعنونته بهذا العنوان «لا صلح ولا دولار. . ولا إلحاد ولا استعمار».

احتـج الإخـوان على الفسـاد الـذي يداهم البلاد وموقف الحكومة منه، حيث كانت ترعاه إذ قامت الحكومة في الأردن في ذلك الوقت بحبس مياه الشرب ثلاثة أيام عن أحياء كاملة في عمان وتفريغها في المدرج الروماني، ثم تجميدهـا لتتـزلج عليها الفتيات العاريات المستوردات، فقام الإخوان المسلمون وأنكروا على الحكومة هذا الفعل المشين، ونبهـوهـا إلى أن دولـة اليهـود تستورد الدبابات والطائرات وأنتم تستوردون العاهرات والساقطات في حفلة

التزلج على الجليد.

فما كان من الحكومة الأردنية إلا أن أمرت باعتقال المراقب العام في سجن الجفر الصحراوي، وقد بقي فيه أكثر من ستة أشهر ولم يفرج عنه إلا بعد وفاة رئيس الحكومة الذي اعتقله والذي أقسم ألا يخرج مادام على قيد الحياة، وقد كان.

شاركت الجماعة في العمل الجهادي الفدائي الذي نشط بشكل ملحوظ بعد حرب ١٩٦٧م، وقدمت الجماعة في عملياتها الجريئة ضد العدو الغاصب في الجولان والأغوار اثني عشر شهيداً أمثال: الأستاذ المربي صلاح حسن من مصر، والقائد الركن الفذ محمد سعيد باعبّاد من اليمن الجنوبي، والشاب المقدام محمود برقاوي، والطالب المجاهد رضوان كريشان وغيرهم.

وبعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٤م قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ـ نيكسون ـ بزيارة رسمية للأردن بناء

على دعـوة من الحكومة الأردنية، فهب الإخوان ينكرون الزيارة والدعوة والاستقبال، وطلبوا من الشعب في بيان لهم ألا يستقبلوه؛ لأنه كان في حرب اكتوبر قد عمل جسراً جوياً من الــطائـرات لتـزويد دولـة اليهـود بكـل سلاح يفتـك بالمسلمين وكان هذا البيان بعنوان:

«عد إلى بلدك يا نيكسون»

أغضب هذا البيان الحكـومـة الأردنية وحاولت منع البيان إلا أنه وزع، فاعتقلت فضيلة المراقب العام للإخوان المسلمين وعدداً من الإخوان، وحققت معهم، ثم عادت الحكومة عن قرارها بعد اجتماع مطول مع المراقب العام الأستاذ محمد عبد الرحمن خليفة.

أصـــدرت الجمـاعـة في ٣٠/ ٣/ ١٩٧٦م بيانـاً بمناسبة يوم الأرض من عدة نقاط، بينت فيه بكل صراحة ووضـوح موقفهـا من قضـايا السـاعـة، فعرت الماسونيين والمـاسـونية والـدول العـربية، والشيوعية والصهيونية فهم

جميعاً حلفاء ضد الإسلام أوجدوا دولة اليهود في فلسطين ثم صاروا حماتها على مر الأيام، وركزت على أن الحل الوحيد لمشاكل المسلمين هو: العودة إلى كتاب الله: عقيدة، وشريعة، ونظام حياة وإعلان الجهاد الإسلامي.

أ ـ أصدر الإخوان في الأردن بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٥م بياناً حول اتفاقية سيناء وموقف الدعوة منها جاء فيه:

إننا نعلن رفضنا القاطع لهذه الاتفاقية وأمثالها، التي تدعو إلى الاعتراف بوجود الكيان اليهودي وشرعية اغتصابه للأراضي العربية، وتنهي حالة الحرب مع العدو، وتؤدي إلى عزلة مصر السياسية والعسكرية عن محيطها العربي والإسلامي، وتؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية وفق مخطط الوفاق الأمريكي ـ الروسي لمصلحة العدو الصهيوني المغتصب. كما تؤدي إلى تصعيد الصراع الطائفي البغيض في لبنان، وتمزيقه إلى دويلات طائفية

هزيلة تخدم المخطط الصهيوني الاستعماري القديم وإشعال المنطقة في نار الفتنة.

والدعوة الإسلامية تعتبر القضية الفلسطينية قضية عقيدة وقضية مقدسة لدى مسلمي العالم جميعاً.

ب ـ في ٢٧ / ٣ / ١٩٧٦م أصدرت الجماعة منشوراً بعنوان هذا بيان للناس، جاء فيه:

الإخوان المسلمون يحيون انتفاضة الشعب المرابط في فلسطين ضد تدنيس المقدسات الإسلامية وتهويدها في القدس والخليل وجميع أنحاء فلسطين، ويحذرون من المخطط الماسوني ـ اليهودي لهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل اليهودي المزعوم على أنقاضه، ويرفض الإخوان جميع الحلول السلمية التي تؤدي إلى إقرار اليهود على أي شبر من أرض فلسطين الطهور، ويدعون إلى التعبئة الشعبية العامة وحشد طاقات الأمة تحت راية الإسلام من أجل تحرير الأرض المقدسة.

جـ - في ٣٠/ ٣/ ١٩٧٧م أصدرت الجماعة منشوراً حول مصادرة الأراضي في فلسطين ومخططات الاستيطان اليهودي جاء فيه:

الإخوان المسلمون يحيون إخوانهم المرابطين والمجاهدين في سبيل الله على ذرى فلسطين وسيناء والجولان ويرون أنه لا بد من عودة القضية الفلسطينية إلى إطارها ومضمونها الإسلامي ويرفضون تقليص القضية إلى الإطار القومي الضيق ثم الإطار الإقليمي الفلسطيني ثم إلى الحل المسخ بإقامة دويلة فلسطينية هزيلة على جزء صغير من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ومساومة اليهود بالجزء الأكبر من فلسطين لتقوم عليها دولة يهودية ذات سيادة وحدود آمنة.

د - وفي العاشر من شهر ذي الحجة سنة ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨م أصدرت الجماعة بياناً حول زيارة السادات المشؤومة إلى دولة الاغتصاب في فلسطين جاء فيه:

يستنكر الإخوان المسلمون زيارة السادات إلى دولة الاغتصاب لتصفية القضية الفلسطينية ومفاوضة اليهود على أرض المسلمين ويطالبون بإعلان الجهاد تحت راية العقيدة الإسلامية لتحرير كل الأرض المغتصبة، ويرى الإخوان أن سبب ضياع الأرض والمقدسات هو ابتلاء الأمة بالذين أبعدوا الإسلام وخضعوا للمخططات اليهودية ـ الأمريكية ـ الشيوعية المتآمرة.

هـ في ١٨/ ٣/ ١٩٧٨م أصدرت الجماعة بياناً حول حملات الإبادة التي تشن ضد الشعب الفلسطيني المسلم وضد الشعب اللبناني، الذي يشكل المسلمون الأغلبية فيه، ومحاولة احتلال أرضه جاء فيه:

في هذه اللحظات الحرجة والمآسي المؤلمة يحيي الإخوان المسلمون الأبطال الصامدين على أرض لبنان تحية إكبار وإجلال، ويستنكرون هذا الصمت العربي الغريب إزاء هذا التقتيل والتشريد لإخواننا في لبنان من قبل

اليهود وأعوانهم ويشجبون الموقف الماروني الدنيء بمساعدة جيش الاحتلال اليهودي وطعن المجاهدين من الخلف، وإن ثبات المناضلين الأبطال على قلة عددهم أمام الجيش اليهودي المزود بأفتك الأسلحة ليدمغ الأنظمة العربية المتخاذلة التي حرمت جيوشها شرف الجهاد والذود عن البلاد.

ويجب على المسؤولين تعبئة جميع القادرين على حمل السلاح نفسياً وفكرياً وعسكرياً وشن حرب استنزاف على سائر الجبهات لإرباك العدو، وضرب المصالح الاستعمارية، كما يجب عليهم إطلاق الحريات العامة لجميع الناس وعدم حكمهم بالحديد والنار، ليكونوا قادرين على مقاومة عدوهم.

و - في ٢٥/ ٦/ ١٩٨٣م أصدرت الجماعة بياناً حول تآمر النظام ضد القوى الإسلامية والفلسطينية في لبنان جاء فيه:

يا جماهير أمتنا لنقف صفاً واحداً ضد المؤامرة اليهودية ـ النصيرية الجديدة. لم يفاجأ الإخوان بمؤامرة النظام النصيري الجديدة ضد القوى الفلسطينية والإسلامية في لبنان لأنهم يعلمون أن خيانة النظام النصيري المستبد المتسلط لن تقف عند حدود إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت أو عند حماية العدو الصهيوني في الجولان من ضربات رجال المقاومة أو عند حد مجزرة تدمر أو مأساة حماة..

لقد أنيط بهذا النظام دور تقليص المقاومة الفلسطينية واحتوائها والإجهاز عليها، ليتسنى لليهود والأمريكان تنفيذ مخططاتهم الاستيطانية وفرض الحل السلمي المهين لقضية فلسطين.

ـ في ١٧/ ١٠/ ١٩٨٣م أصدر الإخوان بياناً بمناسبة الذكرى الأليمة لمجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان جاء فيه:

تمر بنا هذه الأيام الذكرى الأليمة لمجزرة صبرا وشاتيلا على أيدي التحالف الصليبي ـ اليهودي، وعلى مسمع ومرأى من الأنظمة العربية وغير العربية، حيث سالت دماء المسلمين من فلسطينيين ولبنانيين بغير حساب فوق الأرض الإسلامية رافداً جديداً يصب في محيط الدم المسلم المستباح على طول الوطن الإسلامي وعرضه، وفي جنبات الكون كله، ومازالت الأمة الإسلامية تغط في سباتها العميق رغم كل هذه السيول المتدفقة من الدم المسلم المستباح في فلسطين ولبنان ومصر وسوريا وأفغانستان والفلبين وارتيريا وأوغندا وآسام الهندية، وعلى امتداد الوجود الإسلامي في أي نقطة من بقاع الأرض.

في هذه الذكرى يذكر الإخوان المسلمون الأمة بعدة حقائق:

أولاً: إن كل ما أصاب هذه الأمة من مصائب ونوازل ونكسات ونكبات وهزائم ومهانة وذل إنما هو بسبب ابتعادها

عن تحكيم الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة.

ثانياً: إن الذين يلهثون وراء سراب الحلول الأمريكية المخادعة وغيرها كمثل الذي يأمن الذئب على غنمه واللص على ماله.

ثالثاً: إننا نذكر الأمة الإسلامية والإخوة الفلسطينيين بشكل خاص أن لا ينخدعوا بالأنظمة العربية الثورية وغير الثورية الذين تآمروا على القضية الفلسطينية.

رابعاً: يطالب الإخوان المسلمون كل الذين يتصدون لقيادة العمل الفلسطيني بضرورة إعادة القضية الفلسطينية إلى إطارها المنطقي كقضية صراع بين الحق الذي يمثله المسلمون، والباطل الذي يمثله اليهود وأعوانهم.

في سنة ١٩٨٤م أصدر الإخوان المسلمون نشرة «كل فلسطين» وشعارها: «فلسطين من البحر إلى النهر جزء من ديار الإسلام» وقد جاء فيها بعنوان أحلام المتخاذلين:

«مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في الكيان اليهودي المغتصب، بدأ بعض المتاجرين بالقضية الفلسطينية والمستفيدين منها المراهنة على فوز حزب العمل اليهودي بزعامة شمعون بيريز، وأنه سينعطف بالقضية الفلسطينية نحو الحل السلمي الذي يعطي الفلسطينيين بعض حقوقهم التي يرفض حزب الليكود بزعامة شامير الاعتراف بها!!! وإننا من منطلق إسلامنا العظيم، نحذر اللاهثين وراء الحلول الاستسلامية، من تصديق هذه الأوهام التي ينفثها في عقولهم تخاذهم وضعفهم وارتماؤهم في أحضان أعداء القضية الفلسطينية، وبخاصة أمريكا العدو الأكبر للإسلام والمسلمين، وإن كل اليهود على اختلاف توجهاتهم يسعون من أجل دولة إسرائيل الكبرى القوية من الفرات إلى النيل».

- وفي ٣٠/ ٥/ ١٩٨٥م أصدرت الجماعة في الأردن بياناً حول المذابح في لبنان جاء فيه:

«ليس غريباً أن تحد الشفار لذبح أبناء القضية على أرض لبنان عربوناً على حسن سلوك التقدمية المجرمة لدى أوليائها من اليهود والأمريكان . . .

ولقد ثبت بما لا يقبل الجدل أن الشارون العربي، أقدر على تنفيذ الجريمة من الشارون اليهودي، لأن هذا الشارون المجرم هو من أهل الدار وحراسها وحماتها وقوات الردع عنها!!!

والإخـوان المسلمـون يظنـون أن خير أمة أخرجت للناس لا يمكن أن تلغي دورها وإرادتها وعزيمتها من ساحة الجهاد، ولا بد أن تهب دفاعاً عن فلسطينها الغالية التي تشهد اليوم عروضاً تجارية لبيعها بثمن بخس، دراهم معدودة!!

ـ وفي **١٥ / ٦/ ١٩٨٥م** أصـدرت الجمـاعة بياناً بعنوان: الإخوان المسلمون ماذا يريدون، جاء فيه:

الإخوان المسلمون حركة إسلامية جامعة قامت بعد

سقوط الخلافة الإسلامية للعمل على استئناف الحياة الإسلامية بجميع جوانبها، تعتمد منهاج الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة. فكان لها السبق بين الحركات الإسلامية وشرف التصدي للمخططات الكافرة، والدعوات الهدامة التي أوشكت أن تطمس معالم المنطقة وأصالتها.

والإخوان المسلمون في الأردن فرع من هذه الشجرة الباسقة فكراً ومنهجاً وموقفاً، يبذلون ما يملكون من جهد ومال ودم من أجل رفعة أمتهم وسعادتها وتحريرها، ويطالبون بأن تتظافر الجهود الخيرة والمخلصة من أجل تحقيق عدة أمور:

أولاً ـ تحكيم شريعة الإسلام:

لأن هذه البلاد بلاد المسلمين حررها الصحابة رضوان الله عليهم ورفعوا عليها راية التوحيد وحكموها بالشريعة قروناً طويلة، حتى غزاها أعداء الإسلام عسكرياً وفكرياً فاستبعدوا شرع الله وحكموها بقوانين غربية وغير

إسلامي .

ثانياً ـ القضية الفلسطينية :

إن أرض فلسطين ملك للمسلمين جميعاً ووقف إسلامي لا يجوز لحاكم أو غيره أن يفرط بذرة تراب من ترابها الطهور، ولا يتم تحرير فلسطين بالجري وراء سراب الحلول الاستسلامية وإنما بالجهاد والعمل الجاد وقوة الإعداد تحت راية الإسلام .

ثالثاً ـ لبنان :

يعتبر الإخوان المسلمون القضية اللبنانية متصلة اتصالاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية وإنها تخضع لمخطط صهيوني استعماري خبيث يقضي بتفجير المنطقة من داخلها وزرع كل بذور التفرقة والطائفية، وتسخير الطوائف الحاقدة على الإسلام لتشكيل أحزمة أمان لدولة اليهود، ولتكون ناراً ودماراً على المسلمين .

مطالبنـــا:

أ ـ إطلاق الحريات العامة.

ب ـ عدم مطاردة الدعاة، في أرزاقهم وعدم التضييق عليهم، واحترام حقهم الإنساني في العمل والعيش والأمن.

جـ ـ توحيد الصفوف والاعتصام بحبل الله، وهجر كل الدعوات التي تدعو إلى الطائفية والإقليميه والعصبية والفرقة، التي حرمها الإسلام، والتي تخدم مصالح أعداء الأمة والوطن.

د ـ تطهير وسائل الإعلام من كل ما يتعارض مع الإسلام.

هـ ـ تطهير جميع الأجهزة من الرشوة والمحسوبية، ويجب تعيين الأكفاء والأمناء.

و ـ محاربة الفساد وإنكاره.

ز ـ إعادة النظر في مناهج التربية في جميع مراحلها، وصياغتها صياغة تخدم أهداف الأمة الإسلامية وبناء جيل مسلم يعمل على تحرير البلاد والعباد من كل سيطرة أجنبية.

ح ـ دعم الصحوة الإسلامية وتعميقها وتعميمها.

ـ على أثر ازدياد مطاردة الأجهزة الأمنية للإخوان والتضييق عليهم في أرزاقهم وأعمالهم وحرياتهم كتب الإخوان المسلمون في ٧/ ٨/ ١٩٨٦م مذكرة جاء فيها:

أ ـ تحديد أهداف الجماعة ومنها العمل على تحقيق مبادىء الإسلام فكراً وسلوكاً.

ب ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

جـ ـ الإسهام في توعية الأمة لمواجهة الأطماع الصهيونية.

د ـ إقامة المؤسسات الخيرية النافعة.

هـ ـ التصدي لمحاولات التغريب والوقوف أمام الغزو الفكري الوافد.

وذكر الإخوان بعض مواقف الجماعة للتصدي للأخطار المحدقة بالأمة:

أ ـ الإسهام في مواجهة الخطر الصهيوني بالجهاد بالمال والسلاح والرجال.

ب ـ مواجهة الحزبية الوافدة ودحرها.

جـ ـ في عام ١٩٧٠م وقف الإخوان موقفاً حاسماً في الفتنة، فلم يقفوا مع فريق دون فريق، وقالوا: إننا جميعاً حملنا السلاح لنقاتل اليهود ولم نحمله لنوجهه إلى صدور المسلمين، سواء كانوا في الجيش أو المنظمات.

د ـ عمل الإخوان على صيانة العمل الإسلامي من الجنوح والتطرف، وتوجيهه نحو الاعتدال.

هـ ـ مقاومة فكرة الوطن البديل.

و ـ الإخوان دعاة وحدة ويؤيدون كل دعوة صادقة للوحدة.

ـ وفي ١٢/ ٨/ ١٩٨٧م أصدر الإخوان في نشرة الآفاق.رأيهم في المؤتمرات الدولي بعنوان: كلمتنا: «المؤتمر الدولي ملهاة أم مأساة».

ومما جاء فيه:

إن انعقاد المؤتمر الدولي ابتداء يمثل حلقة في سلسلة التنازلات العربية والفلسطينية التي قبلت بمبدأ الدولة اليهودية وحقها في معظم الأراضي الفلسطينية.

ويبدو واضحاً أن المحاولات الراهنة لفرض حالة التقهقر النفسي والسياسي على هذه الأمة تمثل جانباً مأساوياً آخر لا يقل إيلاماً عن جوانب هزائمها العسكرية.

رأي الجماعة في تطبيق الشريعة
عن طريق الأنظمة الحاكمة

ـ لقد تلقت الجماعة في الأردن نبأ تطبيق الشريعة في باكستان على يد الجنرال ضياء الحق وفي السودان على يد العسكري جعفر النميري بحذر، وأبدت تخوفها وتوجساتها، ووضعت أكثر من إشارة استفهام حول صدق هذه الأنظمة في توجهها نحو تطبيق الشريعة، فأصدرت في ٢٧/ ١/ ١٩٨٥م العدد السادس والعشرين من نشرة الآفاق الإسلامية، وكانت افتتاحية العدد بعنوان: تطبيق الشريعة وتجربة الأنظمة.

ومما جاء فيها:

ـ ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الأنظمة التي تبنت تطبيق الشريعة في مجال أو أكثر من مجالات الحكم... وتراوحت مواقف الحركات الإسلامية الشعبية

منهـا بين الحماس الحذر والتشكيك المطلق. . . وربما كانت التجربتان، السودانية والباكستانية هما الأكثر مجالاً للجدل، ولعله من المناسب أن نورد ما بين التجربتين من نواحي الشبه:

- من ناحية تبني كل منهما جنرال حملته إلى الحكم دبابة وانقلاب عسكري.

- كلاهما تم في بلد يعاني من أوضاع اقتصادية متردية.

- كلا البلدين تحيط بها دولة وأنظمة معادية ويهددها أكثر من خطر خارجي.

- والشعبـان في كلا البلدين يتمتعان بتدين فطري عميق بالإضـافـة إلى قوة الحـركـة الإسلامية وخاصة في أوساط الطلبة والمثقفين.

- ونـذكـر في هذا المجـال ما قالـه مفكـر الحركة الإسـلامـية الشهيد سيد قطب، محــذراً من الإســلام

الأمريكاني والتجربة المسخ، لأعظم أمانة وأنصع رسالة.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قررنا حتمية لا مناص عنها في توسيد الأمر لأهله عندما نقول: إن تطبيق الشريعة لا بد أن يقوم به ويتولاه جماعة لا فرد... تنظيم لا حاكم... فالجماعة المنظمة تملك وسيلة الحماية من أخطار تسلط الفرد أو تقلبه... وبيدها تكون مفاتيح الرقابة والمحاسبة فهي لا تختار الحاكم فحسب بل تقومه أو تغيره بدل أن يكون العكس هو واقع الحال... الجماعة تنوي من الحكم تحقيق رسالة، والحاكم الفرد غايته ضمان الكرسي...

- رأي الإخوان في مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في عام ١٩٨١م:

- لقد صدر العدد الثاني من نشرة آفاق إسلامية المؤرخ في ٦/ ٢/ ١٩٨١م وجاء في هذا العدد تحت عنوان:

«المؤتمرات الرسمية... هل هي موضع ثقة الأمة المنكوبة»؟؟!!

إننا من منطلق إسلامي واع نؤكد أن هذا المؤتمر كغيره من المؤتمرات العربية منها والإسلامية، لن يقدم إنجازات ذات وزن، لا على صعيد القضايا العربية ولا على صعيد القضايا الإسلامية، وما هو الخير المرتجى للإسلام وقضاياه من مؤتمر يحمل هذه الصفات والسمات:

- إن هذا المؤتمر في حقيقته لا يمثل جماهير الأمة الإسلامية بطموحاتها وأمانيها، وإنما هو مؤتمر يمثل الأنظمة الحاكمة بسلبياتها الكثيرة التي لا يحصيها العد!!!

- إن هذا المؤتمر الذي يرفع شعار الإسلام، يشارك فيه طغاة وأنظمة مستبدة لا تتورع عن الإعلان والجهر بالعداء للإسلام ومحاربة دعاته ومجاهديه، ولا تتورع عن المجاهرة باعتناق الشيوعية أو الماسونية أو العمالة لأمريكا!!

- إن الخلافات الثنائية والجماعية بين الأنظمة المشاركة في المؤتمر تكاد لا تنتهي، ولا يثق أحدهم بالآخر.

موقف الجماعة من أمريكا

لقد صدر عن الجماعة عدة تصريحات وبيانات تؤكد فيها أن أمريكا دولة صليبية حاقدة على الإسلام والمسلمين، وهي ضالعة مع اليهودية للتآمر على المسلمين وبخاصة على الشعب الفلسطيني المسلم، ففي ٨/ ٥/ ١٩٨٤م أصدرت الجماعة العدد التاسع من نشرة آفاق إسلامية، جاء في الافتتاحية بعنوان: أمريكا عدو الإسلام اللدود:

من عشرات السنين كان الإخوان المسلمون يؤكدون دوماً وما يزالون أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ورثت تركة قرون طويلة من الحقد الصليبي ضد الإسلام والمسلمين وإن عداءها للإسلام يجري منها مجرى الدم في عروق جسم الإنسان. . .

ـ في ذي الحجة ١٤٠٨هـ الموافق آب/ ١٩٨٨م،

أصـدرت الجماعة بياناً للناس توضح رأيها في قضية فك الارتباط بين الضفة الغربية والشرقية، جاء فيه:

«. . . إن أية فكـرة انفصـالية بين أجـزاء الأمـة الإسلامية مخالفة شرعية، وهي خروج على وحدة الأمة كما أنها من مؤامرات المحتلين والمستعمرين وتنفيذاً لإرادتهم في سياسة «فرق تسد».

وإننـا ندعـوكم جميعـاً إلى كلمة الله ووحدة الأمة ورص الجهـد والخروج من المآزق السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمريكية واليهودية إلى رحاب الإسلام والجهاد في سبيل الله».

أخي المسلم:

أختي المسلمة:

هذه دعوتنا، وهذه بعض مواقفنا، ونحن ندعو جميع المخلصين لدينهم وأمتهم أن يضعـوا أيديهم معنـا، وأن

يضموا جهودهم لجهودنا، فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده.

والحمد لله رب العالمين.

الله أكبر ولله الحمد.

الإخوان المسلمون

الأردن ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج الانتخابي

لمرشحي

جماعة الإخوان المسلمين

لانتخابات المجلس النيابي الاردني

دورة مجلس النواب

١٤١٠	- ١٤١٤ هـ
١٩٨٩	- ١٩٩٣ م

تمهيد

قامت جماعة الإخوان المسلمين لتحرير العالم الإسلامي من أي نير أجنبي ، ولتطبيق الشريعة الإسلامية فيه ، ولاقت في سبيل ذلك مقاومة شرسة من أعداء الإسلام وعملائهم ، فقدمت مئات الشهداء ثمناً لذلك ، واستمرت على طريقها تجاهد الكافرين والمنافقين والظالمين باليد واللسان والقلب ، وتبنت قضايا المسلمين والدفاع عنها ، وفي مقدمتها فلسطين المقدسة ، إذ أرسلت المجاهدين والدعاة من الإخوان في الثلاثينات والأربعينات لنشر الدعوة وتوعية الناس وتعبئتهم على الجهاد .

وهي تعتقد أن الإسلام وحده مصدر التشريع والتقنين ، وهتافها : الله غايتها ، تسعى لارضائه والالتزام بأحكامه ، والرسول زعيمها وقدوتها ، والجهاد سبيلها ، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها . وشعارها : الإسلام هو الحل لكل ما تعانيه الأمة من مشكلات سياسية أو اجتماعية

أو اقتصادية أو خلاقية. وطريقها: اصلاح الفرد المسلم، ثم الأسرة المسلمة، ثم الشعب المسلم، ثم الحكومة المسلمة التي تتولى تطبيق شرع الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتحقق شرط الخيرية في قوله تعالى:

﴿كُنتُم خيرَ أمَّةٍ أُخرِجَتْ للنَّاسِ تأْمُرونَ بالمعروفِ وتَنهَونَ عن المنكرِ وتُؤمِنُونَ بالله﴾.

وتغتنم الجماعة هذه الفرصة لتذكر الإخوة المسلمين في برنامجها الانتخابي أنها تعتبر وجودها في المجلس النيابي إحدى الوسائل لتحقيق رسالة الأمة في القوة والمنعة وتحكيم شرع الله لإحقاق الحق ونشر العدل والمساواة بين الناس على اختلاف أجناسهم وأديانهم، فهي لا تريد جاهاً زائفاً أو سلطاناً أو عرضاً من عروض الدنيا، إنما تريد أن تكون لسان صدق يعبر عن آلام الأمة ويسعى لتحقيق آمالها في حياة حرة كريمة.

والجماعة تخاطب فيكم إيمانكم الحي وقلوبكم

وعقولكم لتستجيبوا إلى قوله تعالى:

﴿وأَنَّ هٰذا صِراطي مُستقيماً فاتَّبِعوهُ ولا تتَّبِعوا السُبلَ فَتَفَرَّقَ بكم عن سَبيلِه﴾ ولترفعوا معها شعار: **الإسلام هو الحل.**

ولتنتخبوا الفئة التي تؤمن به وتحمله وتجاهد في سبيله.

في السياسة الداخلية

إن سياستنا الداخلية ترتكز على شرع الله، وتنفيذ أحكامه، قال تعالى: ﴿وأَنِ آحكُم بينَهم بما أنزلَ الله ولا تَتَّبع أهواءَهم واحذَرهُم أَنْ يَفْتنوكَ عن بعضِ ما أَنْزلَ الله إليك﴾.

وقال تعالى: ﴿فلا وَرَبِّكَ لا يُؤمِنونَ حتَّىٰ يُحَكِّموكَ فيما شَجَرَ بينهم ثُمَّ لا يجدوا في أنفسِهم حَرجاً مِمّا قَضيت ويُسلِّموا تسليماً﴾.

إننا على ثقة أن كل جماهير شعبنا تتوق أن ترى المادة الثانية من الدستور الأردني ـ التي تنص: **أن الإسلام دين الدولة** ـ مطبقة تطبيقاً كاملاً شاملاً في كل شؤون حياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية والتربوية وغيرها.

وإننا نعتقد أن ما تعانيه الأمة من أزمات وهزائم يعود إلى غيبة الإسلام عن التوجيه والتشريع. قال تعالى:

﴿فمَن اتَّبَعَ هُداي فلا يَضِلُّ ولا يَشقىٰ ومَن أَعرضَ عن ذِكري فإنَّ لَهُ مَعيشةً ضَنْكاً﴾.

ونعتقد أيضاً أن تطبيق الإسلام يوجب على المسلمين أن يحسنوا إلى غيرهم ممن يعيشون معهم في دولتهم. قال تعالى: ﴿لا يَنهاكُمُ الله عن الَّذينَ لم يُقاتلوكم في الدِّينِ ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾.

ونحن نعتقد أن من أول واجباتنا وأهمها أن نبذل كل ما في وسعنا من الجهد لإعادة النظر في كل القوانين والأنظمة المعمول بها في الأردن حتى تنسجم انسجاماً كاملاً مع شريعتنا الإسلامية الغراء.

الحريات العامة:

إننا نرى أن توفير الحريات العامة من واجب الدولة، فعليها أن تضمن حرية العبادة والعقيدة لكل مواطن، وكذلك الحرية السياسية والحرية العلمية وحرية الرأي

وحرية الصحافة وحرية التنقل والسفر، وحق الإنسان في العمل، وحقه في الأمن والحماية من الحبس التعسفي.

وإننا نعتقد أن من حق كل مواطن مسلم، بل من الواجب عليه أن ينشر الدعوة الإسلامية، ويبشر بها في طول البلاد وعرضها، وينبغي أن تسخر جميع وسائل الإعلام لتحقيق هذا الهدف النبيل، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾.

كرامة المواطن حق رباني ينبغي صيانته:

لقد كرم الله آدم وذريته، فنفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته، فعلى الدولة أن تحافظ على هذا التكريم، فتحافظ على نفسه وعرضه وماله، ولا تفرق بين إنسان وآخر فالناس سواسية كأسنان المشط.

وفي هذا المجال فإننا سنسعى إلى ما يلي:

١ ـ العمل على تحقيق كرامة المواطن وحرمة دمه وماله وعرضه.

٢ ـ سنحاول جهدنا منع أي إيذاء مادي أو معنوي يقع على أي مواطن أو مواطنة بغير حق، وسنقاوم أشكال التعذيب التي يتعرض لها الأبرياء، ويحرمها الإسلام.

٣ ـ التأكيد على حق كل مواطن ومواطنة في حرية العقيدة والفكر وإبداء الرأي، وعدم مصادرة هذا الحق تحت غطاء القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية أو قوانين الطوارىء. والمطالبة بإلغاء جميع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تتعارض مع حق المواطن في حرية العقيدة والفكر وإبداء الرأي وغير ذلك من الحريات.

٤ ـ العمل على منع اعتقال المواطن أو حبسه ظلماً، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وممارسة ذلك في الأجهزة المختصة قولاً وعملاً.

٥ ـ العمل على توفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين بغض النظر عن آرائهم ومعتقداتهم.

٦ ـ المطالبة بتوفير حرية التنقل والسفر لكل مواطن

داخل الأردن وخارجه مهما كان انتماؤه وفكره.

٧ ـ التأكيد على أن جواز السفر حق لكل مواطن ومواطنة، فلا يجوز احتجازه أو عرقلة الحصول عليه.

٨ ـ محاربة الرشوة والمحسوبية وتقرير مبدأ العدل في التوظيف والترقية. ومعاقبة كل مرتشٍ.

٩ ـ التأكيد على حق كل مواطن رجلاً كان أو امرأة في أن لا يوقف أو يسجن أو يعتقل ظلماً، والتأكيد على حقه الشرعي في الاعتراض على مذكرة التوقيف بالوسائل المشروعة دون وضع أية عراقيل تحول بينه وبين حقه في الاعتراض.

حرية الصحافة:

إن الصحافة لها رسالة، ولن تقوم برسالتها إلا إذا كانت حرة ومحصنة ضد أي ضغط أو تأثير من أية جهة، وتأكيداً لدور الصحافة وحريتها فإننا سننادي بما يلي:

١ ـ إعادة النظر في قانون الصحافة وإلغاء أية قيود

تحد من حرية الصحافة، وإننا نرى ضرورة إلغاء المادة التي تعطي للحكومة حق سحب ترخيص أية صحيفة دون إبداء الأسباب ودون أن يكون قرارها خاضعاً للاحتكام إلى القضاء.

٢ ـ عدم وضع أية قيود تعسفية أمام إصدار صحف ومجلات جديدة.

٣ ـ الحرص على كرامة الصحفيين وحريتهم في القيام بواجبهم الصحفي، وحقهم في حصانة تمنحهم الطمأنينة في ممارسة واجبهم الصحفي وخاصة في كشف السلبيات التي تضر بالوطن والمواطن من أية جهة كانت في إطار الحرص على شرف الكلمة والابتعاد عن الضغائن الشخصية.

٤ ـ الحرص على إتاحة فرص العمل أمام المتخصصين في الإعلام والمتخرجين من كليات الصحافة من الجامعات.

حرية تشكيل التنظيمات النقابية :

إننا نرى ضرورة قيام التنظيمات النقابية مهنية أو عمالية، لتقوم هذه التنظيمات بدور مزدوج في خدمة الوطن والمواطن، فهي تقوم بخدمة أعضائها فترفع من مستواهم المعاشي والحياتي والفكري والصحي، وتقوم أيضاً بخدمة الوطن باعتباره جزءاً من الوطن والمواطنين.

وسنعمل على ضرورة احترام قرارات الهيئات العامة للتنظيمات المهنية والنقابية وأن لا تكون قراراتها تحت وصاية أحد.

حرية تشكيل التنظيمات الشبابية والطلابية :

إن من حق الشباب والطلاب أن يشكلوا تنظيماتهم الشبابية من أندية ومنتديات واتحادات طلابية يمارسون من خلالها أوجه النشاط المختلفة في إطار التوجيه الإسلامي القويم.

الوضع الاقتصادي

يمـر الأردن في ظرف اقتصادي صعب جداً لا يمكن حله إلا إذا تضافرت الجهود وخلصت النوايا.

ونـرى أن أهم مظـاهـر الأزمـة الاقتصادية في الأردن تتلخص فيما يلي :

* **المـديـونيـة الهـائلة** : والتي بلغت حوالي عشـرة مليـارات من الدولارات وتعتبر من أعلى نسب المديونية في العـالم مقـارنة بعدد السكان. ونحن نعتقد أن أولى واجبات نواب الأمة الإلحاح على السلطة التنفيذية لتقديم كشوفات تفصيليـة صحيحـة توضـح أبـواب الانفـاق لهـذه المديونية الضخمـة وذلك حتى يعرف الشعب ـ وهذا من حقه ـ كيف أنفقت هذه القـروض وحتى يطـالـب بمحـاسبـة ومحـاكمـة المسؤولين عن ارتهـان مستقبـل أبنـائنـا وأحفـادنا وأحفاد أحفـادنـا بسببهـا والمطالبة بإيقاع أشد أنواع العقوبات على هذه الفئة المجرمة وكذلك استخلاص النتائج اللازمة حتى

لا يقع مستقبلاً في مثل هذه الأحابيل الاقتصادية وأخيراً دراسة الوسائل اللازمة لإطفاء هذه المديونية الكابوس.

* **هبوط سعر الدينار الأردني**: لقد قاسى الشعب الأردني نتيجة لهبوط قيمة الدينار الأردني المفاجىء وبمعدل هائل وذلك في كل طبقاته ولم يستفد من ذلك إلّا الفئة المتسببة في هذا الهبوط حيث ازداد ثراؤها وبطرها، وأصبحنا نرى أثر هذا البطر والبذخ في السيارات الفارهة التي تقدر بعشرات الآلاف من الدنانير والتي يقودها أبناؤها وبناتها المراهقون والمراهقات، وفي الفلل التي تقدر بالملايين، كما أن نواب الشعب مطالبون بمساءلة السلطة التنفيذية عن الأسباب الحقيقية لهبوط الدينار وسوء التصرف في العملات الصعبة والذهب من البنك المركزي وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للمحاكمة وتوقيع القصاص العادل عليها. وكذلك إيجاد السبل اللازمة لاستقرار قيمة الدينار تبعاً لذلك.

* **تهريب مليارات الدولارات إلى الخارج**: لقد تم تهريب مليارات عديدة من الدولارات من داخل الأردن إلى الخارج، وهو بحد ذاته سبب رئيسي لهبوط سعر الدينار، وعلى نواب الأمة كشف هذه الفئة المسؤولة عن التهريب، وحصر المبالغ المهربة وأماكن تواجدها والتقدم بمشاريع القوانين اللازمة لإعادة هذه المليارات ومحاكمة المتسببين عن هذه الجريمة.

* **التضخم وارتفاع الأسعار**: يمر الوضع الاقتصادي في الأردن في مرحلة من التضخم وارتفاع الأسعار لأسباب مختلفة. ومنها جشع المحتكرين والمستغلين، الذين يجب ردعهم جميعاً دون استثناء، قريب أو نسيب وأن تطبق عليهم جميعاً الأنظمة العادلة ليثوبوا إلى رشدهم، وأن يقوم نواب الأمة بإيجاد السبل اللازمة لتخفيض الأسعار حتى يستطيع المواطن ذو الدخل المحدود (وهم أغلب مواطني الأردن) أن يعيش هو وعائلته في اكتفاء وكرامة.

* **البطـالـة**: تنتشر البطالة الآن في الأردن بين شبابه بدرجة لم تمر عليه في يوم من الأيام ومن أول واجبات نواب الأمة دراسة هذه الحالة الخطيرة وإيجاد الوسائل مع السلطة التنفيـذيـة لإيجاد الحلول لها وهذا يتطلب الغوص لأعماق المشكلة وإزالـة جميـع الحـواجـز التي يمكن أن تقف أمام حلهـا، لأن نتـائـج البطـالـة وخيمة، أقلها انتشار السرقات والموبقات وتوقف الزواج ونمو المجتمع، وكذلك انعكاسها على التعليم والأخلاق «**يكاد الفقر أن يكون كفراً**».

* **التفاوت الكبير في دخول الأفراد**: ولعل الأسباب الرئيسية لهذا التفاوت هي حالة التسيب المنتشرة في أخلاق بعض الناس وكثرة الفئات الخاملة غير المنتجة والتي تعتمد إمـا على وظـائف الـدولـة أو الكسب الحـرام أو الرشاوي أو العمولات، فتقوم باستغلال أي شيء ودون حسيب أو رقيب وفي غيبـة السلطـة التنفيـذيـة الأمينة، وهذا التفاوت إذا لم توضـع الضـوابـط الـلازمة لكبح جماحه فإن النتيجة تفشي الأحقـاد والضغـائن التي تكـون سبباً للانفجارات المجنونة

في المجتمع.

وحتى يمكن العمل على تخفيض الأزمة الاقتصادية في الأردن فإن الإجراءات التالية ضرورة لا بد منها:

أولاً - في مجال القطاعات الاقتصادية والاستثمار:

* ندعو إلى تطوير القطاع العام وإصلاحه وتطويره على أسس جديدة وتطهيره من المفسدين والناهبين والكسالى والخاملين.

* ندعو إلى تنمية القطاع المختلط بإيجاد الثقة بين المستثمرين والحكومة حتى تستفيد الحكومة من جهد المواطن وتضحياته وإمكاناته ويستفيد هو من دعمها وخدماتها.

* ندعو إلى حماية الملكية الخاصة وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

* ندعو إلى تنظيم الاستيراد والتصدير والتصنيع ضمن خطة وطنية مدروسة وموزونة.

* ندعو إلى حماية الإنتاج المحلي وعدم اللجوء إلى الاستيراد إلا في أضيق نطاق ممكن وإذا لم يتوفر البديل المحلي.

* ندعو إلى وقف نزف العملات في ممارسات محرمة أو مكروهة تضر بالصحة وتضيع الوقت كالخمور والدخان ومواد الزينة، والكماليات المشابهة.

* ندعو إلى تغيير النمط الاستهلاكي لمجتمعنا وتحويله إلى مجتمع منتج هادف بحيث يصبح مجتمعنا يأكل مما يزرع، ويلبس مما يصنع، ويدافع عن الوطن بسلاح من صنع أيدي أبنائه.

* نعمل على تنمية روح الانتماء والاعتزاز بالذات.

* ندعو إلى زيادة الاعتماد على الذات وعلى خبرات أبنائنا ووقف استخدام الخبراء الأجانب الذين ينزفون الأموال ويعملون على تجهيل أبناء الأمة وتخريب اقتصادها.

ثانياً ـ في مجال الزراعة:

* نعمل على استصلاح جميع الأراضي الزراعية القابلة للزراعة وزراعتها وتمليك الأرض الموات لمن يحييها والاستفادة من أحدث أساليب التسميد والري.

* نعمل على تنمية المراعي والثروة الحرجية لزيادة الثروة الحيوانية وتجميل البلاد وتحسين المناخ وحماية البيئة.

* نعمل على تنمية مصادر المياه والطاقة وحسن استثمارها وتوفيرها للناس بأثمان معقولة «**الناس شركاء في ثلاثة، الماء والكلأ والنار**».

* ندعو إلى ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي للاستفادة من المواسم الوفيرة وللتغلب على الاختناقات التسويقية التي تعاني منها بعض المحاصيل الزراعية.

ثالثاً ـ في مجال الصناعة:

* ندعو إلى تطوير الصناعات الخفيفة والمتوسطة

وتشجيع الصناعات اليدوية والصناعات المنزلية والحرفية لزيادة دخل الفرد وسد حاجة البلد وانشاء البنية الأساسية لصناعة متطورة.

* ندعو إلى التنسيق بين الدول العربية والإسلامية لتطوير صناعات ثقيلة ومنها صناعة الأسلحة.

رابعاً ـ في النظام الضريبي:

* ندعو إلى إعادة النظر في النظام الضريبي لتحقيق العدالة بين الأغنياء والفقراء، ومراعاة العدالة في انفاق حصيلة الضرائب بين المحافظات.

* نعمل على القضاء على الهدر الضريبي، المتأتي من المحاباة وإهمال المحاسبة والغش وتقديم البيانات المضللة والكاذبة.

خامساً ـ الزكاة وموارد الدخل:

* ندعو إلى فرض الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وهي كفيلة

بتحويل المجتمع كله إلى مجتمع الكفاية والإنتاج وإزالة الطبقات الاجتماعية في فترة وجيزة.

سادساً ـ النظام النقدي والمصرفي:

* ندعو إلى تحريم الربا بكل أشكاله وصوره باعتباره أسلوب تعامل اقتصادي سلبي ومادي يهدف إلى تحقيق الربح المضمون دون اعتبار النتائج ومصلحة الفرد والمجتمع، وكونه سبباً مباشراً من أسباب الأزمة الاقتصادية التي نمر بها.

* ندعو إلى عدم الاقتراض من الخارج مهما كانت الظروف والعمل بفعالية تامة لتسديد الديون المتراكمة على البلد عن طريق تفعيل الأمة وتعزيز حالة الانتماء لدى أفرادها وإلغاء المشروعات غير المجدية ووقف النشاطات غير المنتجة والمدمرة كالمهرجانات والاحتفالات والسيركات وإلغاء بعض المؤسسات غير الضرورية وترشيد إنفاقنا الكلي.

* ندعو إلى محاربة التضخم والحد منه، والعودة إلى قاعدة التغطية الذهبية لعملتنا وذلك لتلافي تآكل قيمة الدينار وتجنيب التأثيرات الخارجية السلبية عليه.

* نعمل على محاربة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة في الخارج وفي الداخل.

سابعاً ـ التبذير والإسراف والكسب الحرام:

* ندعو إلى محاربة الإسراف وكل مظاهر التبذير والترف وإلى تطبيق نظام الحجر على أموال السفهاء والتصرف بها وفق أحكام الشرع الحنيف.

* العمل على إلغاء جميع الامتيازات التي نشأت بسبب استغلال المسؤولية والوظائف، ومحاسبة جميع الأشخاص الذين جمعوا ثروات طائلة بغير وجه حق.

* ندعو إلى محاربة ومنع جميع طرق الكسب غير المشروعة، كالقمار والاحتكار وكنز الذهب والفضة و العملات والبيوع الفاسدة وإعادة الأمور إلى نصابها.

* ندعو إلى تقليص النفقات العامة وإلغاء المؤسسات غير الضرورية ومحاربة البطالة المقنعة.

* ندعو إلى وضع قانون «**من أين لك هذا**» ليحاسب بموجبه كل من يشتبه بأنه جنى ثروة من حرام أو من خلال استغلاله لمنصب أو مركز.

ثامناً ـ في جانب الموارد الطبيعية:

* ندعو إلى استمرار البحث عن مصادر الثروات والموارد الطبيعية وإلى تفعيل هذه العمليات بالاعتماد على القدرات المحلية والعربية والإسلامية.

* ندعو إلى تطوير أساليب العمل وتوفير الكوادر الفاعلة المدربة والمنتمية لمتابعة عمليات الاستكشاف والتحري.

* ندعو إلى ترشيد وحسن استخدام الموارد المكتشفة كالفوسفات والإسمنت والبوتاس والرمل الزجاجي، والمياه والنفط والغاز وغيرها للمحافظة عليها إلى

أطول مدة ممكنة .

* ندعو إلى استثمار مصادر الطاقة المتاحة التقليدية والجديدة كالنفط والغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومصادر المياه وخفض الفاقد منها نتيجة الإسراف والاحتفالات المكلفة .

الوضع التربوي والتعليمي

إننـا نرى أن الـوضـع التـربـوي والتعليمي في بلادنا يعـاني من أزمـات كثيـرة بعضها يأخذ بخناق بعض. فهناك أكثـر من أزمـة في الأجهـزة التـربـويـة والإداريـة والمنـاهج والمعلمين، وهـذا يوجب علينـا أن نبذل جهوداً ضخمة في هذا المضمار، وسنعمل على ما يلي:

* التأكيد على إلزامية التعليم في كافة مستوياته.

* ينبغي أن تستند السياسة التربوية إلى قاعدة صلبة قوامهـا الإيمـان بالله عز وجـل، والـولاء له سبحانه وتعالى، وتـربيـة الأجيـال على عقيـدة الأمـة، إسـلامهـا العظيم، والحفاظ على لغتها الماجدة.

* التـركيز على تكافؤ الفرص في الميدان التربوي، والحـرص على تعميم الفـرص لتكـون في متنـاول الجميع بدون أية استثناءات.

* التـوسـع في التعليم الجـامعي وتـوجيهه نحو تلبية

حاجات المجتمع وتنميته .

* التركيز على الشخصية العربية الإسلامية ، وبناؤ ها بنــاء متكـامـلاً ، من خلال تحليـل عنـاصـرهـا ، وتضمين المناهج ما يفيد في بناء هذه الشخصية .

* البحث عن مصـادر لتمـويل التعليم ، واعتباره من المهمات الرئيسية في المجتمع .

* البعــد عن أسـاليب التلقين ، واعتمـاد الأسـاليب التـربـوية الحديثة التي تقوم على تشجيع البحث والاطلاع وتنمية شخصية الطالب القيادية ، والتركيز على حرية التعليم .

* الـربـط بين التعليم والمجتمـع ، لتسهـم المدرسة في بناء المجتمع المحلي وتنميته .

* إيـلاء العنـاية الخاصة للتعليم الأساسي ، والتركيز على مواد التعليم الأساسية .

* الحــرص على إبـراز أخـلاقيـات مهنـة التعليم ،

وتقدير المعلم لتكون له منزلته اللائقة به، وتحسين أوضاعه المادية.

* توسيع دائرة التعليم الخاص، مع الإشراف والرقابة على النوعية والأجور.

* زيادة فرص التعليم العالي في كليات المجتمع والجامعات الأردنية، للتخفيف على المواطنين من جهة وتوفير العملات الصعبة من جهة أخرى.

* إعادة النظر في مناهج المباحث المختلفة وكتبها، وتخليصها مما يتنافى مع مبادىء العقيدة السمحة والتركيز على القيم الإسلامية النبيلة.

* إتاحة الفرصة لأهل الكفاءة والصلاح، لتولي المناصب القيادية في وزارتي التربية والتعليم العالي.

* الحرص على توفير المصادر والمراجع الدينية الهامة في مكتبات المدارس ليطلع الطلبة على تراث الأمة الفكري، عبر تاريخها الطويل، إلى جانب الاطلاع على

مؤلفات المفكرين الإسلاميين في العصر الحديث.

* محاربة الاختلاط في الجامعات وكليات المجتمع، وبيان الأضرار الناتجة عنه، ودوره الخطير في إفساد أخلاق الجيل داخل المؤسسات التعليمية.

* إحياء التراث العلمي والتربوي الذي تملأ مخطوطاته مكتبات الشرق والغرب، فنحن أولى بالاحتفاظ بهذا التراث، لتستفيد منه أجيالنا وليكون في متناول ناشدي المعرفة في العالم أجمع.

* البحث العلمي من أسس عقيدتنا لما يؤدي إليه من تقدم وازدهار، ومن كشف لأسرار المادة والكون واكتشاف آيات الله عز وجل في الآفاق ﴿**سَنُرِيهِم آياتِنا في الآفاقِ وفي أَنْفُسِهِم حتَّىٰ يَتَبيَّنَ لهُم أنَّهُ الحقُّ**﴾ ولذلك فإننا سنعمل على تشجيع البحث العلمي وفتح آفاقه أمام أجيالنا لتأخذ أمتنا مكانها اللائق بين الأمم في مجالات العلم والبحث العلمي.

الوضع الإعلامي

إن نظرة فاحصة إلى وضعنا الإعلامي تفيد أن وسائل الإعلام في بلدنا كالتلفاز والإذاعة والصحف والمجلات وغيرها تسير في خط مغاير لأحكام الشريعة الإسلامية وآدابها، فهي تبث كثيراً من البرامج المنافية للأخلاق الإسلامية، كعرض الأفلام والمسرحيات التي تتضمن مخالفة صريحة لروح الشريعة، وتعرض صوراً شبه عارية، وتروج لكثير من المحرمات وهذا كله يترك أثراً سلبياً في الأجيال، وهذا يقتضي المبادرة الفورية لإصلاح الوضع الإعلامي وإننا نرى أن يُصلح الوضع الإعلامي من خلال وسائل كثيرة أهمها:

١ - اختيار الرجال الأكفياء لتولي مسؤولية الأجهزة الإعلامية، والكفاءة تعني أمرين:

الأول: الأمانة والتقوى، والثاني: الشهادات العلمية المناسبة.

٢ ـ وضع البرامج النافعة للناس في أمور دينهم ودنياهم.

٣ ـ تشكيل لجان لتوجيه وسائل الإعلام بما يتفق مع آداب الشريعة الإسلامية وأحكامها.

٤ ـ تشكيل لجان لمراقبة كل ما ينشر وإجازة المفيد ومنع الضار.

٥ ـ منع الإعلانات في التلفاز أو الإذاعة أو الصحافة لترويج أي شيء محرم.

٦ ـ تنقية البرامج الإذاعية والتلفزيونية من جميع البرامج الفاسدة والأغاني الساقطة المائعة، والرقص المحرم، والتشدد في منع عرض الأفلام الأجنبية وخاصة الأمريكية منها التي تروج للعنف الوحشي وتمجده، أو تروج للفاحشة والانحلال.

٧ ـ منع نشر الصور الخليعة، أو إعلانات الرقص الفاجر.

٨ ـ منـع دخـول أي كتـاب ينـال من الإسـلام ونبي الإسـلام وصحـابـة رسـول الله ﷺ أو يشوه حقائق التاريخ، ومنع أية مطبوعات أجنبية تحمل صوراً عارية.

الوضع الاجتماعي

إننا، ومن أجل الارتقاء بمجتمعنا إلى ما نصبو إليه من سمو ورفعة نؤكد أن قواعد صلاح مجتمعنا ينبغي أن ترتكز إلى ما يلي:

١ ـ إعلان الإخوة بين الناس، إذ لا فضل لإنسان على آخر بماله ونوعه وعرقه وجاهه، فالناس كلهم لآدم، وآدم من تراب، وقد طبق هذا المبدأ بصورة تامة منذ أربعة عشر قرناً في ظل الإسلام، والإنسان مازال يعاني في ظل الحضارة المادية من التفرقة العنصرية في أمريكا وإفريقيا وغيرهما من بلاد الله الواسعة.

٢ ـ النهوض بالرجل والمرأة جميعاً، وإعلان التكامل والمساواة في الحقوق، وللمرأة حق التملك والعمل والمشاركة بالنهوض في المجتمع في حدود ما سنه الإسلام، على ألا يطغى ذلك على واجب المرأة تجاه بيتها وزوجها وبنيها، **فالنساء شقائق الرجال** كما قال رسول الله

ﷺ. والله سبحـانه يقول: ﴿والمؤمنونَ والمؤمناتِ بعضُهم أولياءُ بعض. يأمُرونَ بالمعروفِ ويَنْهَونَ عن المُنْكر﴾.

٣ ـ حمـايـة الطفـولـة ورعـايتها في التنشئة والتغذية والتــربيـة النفسيـة والجسميـة والتـوجيـه والتعليم، وحظـر استخـــدام الأطفـــال في أعمـــال تلحق بهم الأذى، ومنـع تشغيلهم قبل بلوغهم السن القانوني.

٤ ـ رعاية اليتيم وكفالته وحسن تربيته وكأنه يعيش في أحضـان والـديه، كيلا يخلف اليتم آثاراً سيئة تنعكس على نفسه وعلى المجتمع.

٥ ـ تشجيـع الـزواج ودعمـه، وتذليل كل ما يعترضه من أسباب مالية وغيرها.

٦ ـ حماية الأسرة وإحاطتها بالرعاية والاعتناء، فلقد أقـام الإسـلام نظام الأسرة على قواعد محكمة، فأرشد إلى حسن الاختيـار، وبين أفضـل الطـرائق للارتبـاط، وحـدد الحقـوق والـواجبات، وعالج ما يتعرض الحياة الزوجية من

مشكلات، واختط في كل ذلك طريقاً وسطاً لا تفريط فيه ولا إفراط.

٧ ـ توفير الحاجات الأساسية للناس، كالغذاء والكساء والدواء والكهرباء والمواصلات التي استعصت مشكلتها، ولم يعد ثمة مناص من وضع برنامج كامل لها.

٨ ـ تأمين العلاج للمواطنين، والقضاء على الأمراض المتفشية، وذلك باستئصال أسبابها الطبيعية والخلقية وإعطاء الأولوية في سلم الاصلاح لهذا الأمر، فدرء المفاسد مقدم على جلب المنافع في شريعة الله، مع الإبقاء على المبادرات الشخصية في العلاج والطبابة.

٩ ـ لكل مواطن الحق في مسكن يؤويه، وغذاء يكفيه وزواج يعفه، وكفالة في حالة العجز أو الشيخوخة، أو ضعف المورد، أو تراكم الدين، فالضمان الاجتماعي هو في نظر الإسلام واجب يتحتم على الدولة قضاؤه، والمواطن يأخذ حقه منه.

١٠ ـ توفيــر العمــل لكــل القــادرين، فالعمـل حق وشرف ما أمكن ذلك، فقد كان نبي الله داود يأكل من عمل يده.

١١ ـ محــو الأميــة والقضــاء عليهــا طبقــاً لخطـة مدروســة، تحـدد الفترة الزمنية، والميزانية الكافية، وجميع وسائل التنفيذ، لتخليص البلاد من الأمية.

١٢ ـ إعلان الحرب على الفساد بكل صوره، ووضع القــوانين الــرادعـة الكفيلة بحمـايـة المجتمـع من فسـاد المفسدين وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

* مكـافحـة وسـائـل الانحـراف الأخـلاقيـة ومعاقبة مرتكبي الفاحشة.

* مكـافحـة القمار بكل أشكاله من ألعاب ويانصيب ومسابقات وغيرها باعتباره كسباً حراماً ينكره الإسلام.

* مكـافحـة المخدرات بدون هوادة، وتشديد عقوبة تهريبها أو المتاجرة بها أو تعاطيها.

* منع الخمر صناعة وتجارة وتداولاً وتعاطياً .

* مقاومة الانحلال الخلقي المتمثل في التبرج والخلاعة .

* إغلاق صالات الرقص في الملاهي والفنادق وغيرها .

الوضع العسكري

إن أمة كأمتنا العربية الإسلامية، وهي تواجه ما تواجه من مكائد ومؤامرات ليس لها خيار إلا أن تكون أمة مجاهدة، فنحن أمة مجاهدة بطبيعتها، وقياماً بمسؤوليتها في إحقاق الحق، وفي الدعوة إلى الله عز وجل وامتثالاً لأمر الله عز وجل: ﴿انْفِروا خِفافاً وثِقالاً وجاهِدوا في سبيلِ الله بأموالِكُم وأَنْفُسِكُم..﴾. وانسجاماً مع هذه الخاصية المتميزة التي تمتاز بها أمتنا، خاصة الجهاد المستمر المتواصل لإحقاق الحق، ومنع الظلم فإننا نرى أن تبنى سياستنا العسكرية على الأسس التالية:

١ - وجوب إعداد وتعبئة الأمة تعبئة جهادية في كل الظروف والميادين امتثالاً لقول الله تعالى:

﴿وأَعِدُّوا لهُم ما استطعتُم مِن قُوَّةٍ ومِن رِباطِ الخيل تُرهِبونَ بِهِ عَدُوَّ الله وعَدوَّكُم وآخرينَ مِن دونِهم لا تعلمونَهم الله يعلمُهم﴾.

٢ ـ ندعو إلى تبني مبدأ الجهاد وفتح أبوابه لأبناء الأمة للذود عن ديار الإسلام وحمل دعوته، ونركز على ضرورة فتح أبواب الجهاد من أجل تحرير فلسطين، ويقتضي ذلك فتح جميع الجبهات المجاورة لفلسطين أمام كل راغب في الجهاد على ثرى فلسطين المباركة من كل أنحاء الوطن الإسلامي.

٣ ـ ندعو إلى دعم جهاد شعبنا في فلسطين بكل الطاقات والإمكانات، وتزويد انتفاضته المباركة بكل الوسائل العسكرية التي يمكن أن تساعدها على تطوير جهادها إلى صدام مسلح مع العدو الصهيوني، وأن يردف ذلك استعداد عربي وإسلامي لدخول المعركة الكبرى والفاصلة مع العدو الصهيوني، والتي هي آتية لا ريب فيها، تصديقاً لبشارة قائد المجاهدين محمد صلوات الله وسلامه عليه. فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تُقاتلكم اليهود، فتسلطون عليهم، ثم يقول الحجر يا مسلم هذا يهودي**

ورائي فاقتله﴾.

٤ ـ ندعو إلى التعاون العربي والإسلامي من أجل تطوير صناعات عسكرية حربية تكسر احتكارات الدول الأجنبية التي لا تضمر لأمتنا إلا شراً.

٥ ـ نؤكد على المبدأ الإسلامي الذي يؤكد أن السلاح وحده لا يحسم المعركة، وإنما ينبغي أن تحمل هذا السلاح اليد المؤمنة الطاهرة، الشجاعة الصلبة، التي تربت في مدرسة الإسلام الجهادية، ونهلت من منبع القرآن الكريم.

٦ ـ ندعو إلى دعم قواتنا المسلحة بكل ما تحتاجه من سلاح حديث وعتاد، وبث روح الجهاد في صفوفها.

القضية الفلسطينية

إن فلسطين في نظر الشريعة الإسلامية أرض مباركة مقدسة، فيها المسجد الأقصى ثالث ثلاثة مساجد تشد إليها الرحال، والصلاة فيه بخمسمائة صلاة فيما سواه باستثناء الحرمين المكي والمدني، وهو مسرى رسول الله ﷺ ومعراجه، حرره صحابة رسول الله ﷺ من أوضار الشرك وحرره المسلمون من الصليبيين بقيادة صلاح الدين، ومنذ مطلع القرن العشرين وقع تحت الاحتلال البريطاني ثم اليهودي، فهب المسلمون في فلسطين والأقطار العربية يقاومون الاحتلالين وقدموا آلاف الشهداء من أجل الذود عن الأرض المباركة.

ولكن المؤامرات كانت أقوى من جهود المخلصين، فبقيت فلسطين حتى هذه الساعة ترزح تحت نير الاحتلال تستغيث.

إن تصورنا لعلاج القضية الفلسطينية وحلها ينطلق

من الأسس التالية :

* أرض فلسطين أرض إسلامية وهي وقف على المسلمين حتى تقوم الساعة يحرم التنازل عن شبر واحد من ثراها مهما كانت التبريرات أو الضغوطات .

* الكيان الصهيوني في فلسطين كيان غاصب زائل مهما طال الزمن وهو كيان دخيل ويمثل حضارة خطرة مناقضة للحضارة الإسلامية وقد أوجدت هذا الكيان الصهيوني مؤامرات استعمارية مرتبطة بمصالح لدول كبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا .

* الجهاد بصوره كافة هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من الغزاة الصهيونيين ومن وراءهم ، والشعوب الإسلامية هي الرديف للشعب الفلسطيني المسلم ، والأراضي الإسلامية وفي مقدمتها أراضي المواجهة هي المنطلقات لهذا الجهاد .

* تعتبر الحركة الإسلامية تحرير كل فلسطين من

أهم واجباتها المقدسة.

الموقف من التطورات الأخيرة:

* نعتقد أن جميع المبادرات السلمية أمريكية كانت أو صهيونية أو عربية أو فلسطينية، مآلها الفشل الذريع بسبب ابتعاد هذه المبادرات عن التطلعات الحقيقية للأمة الإسلامية وحقوقها الثابتة في أرض فلسطين المسلمة وبسبب خداع النفس في فهم الأهداف الحقيقية للحركة الصهيونية.

* لا فائدة ترتجى من الموقف الأمريكي المتطابق لحد كبير من الموقف اليهودي، ومن ثم فإن عملية الحوار الفلسطيني الأمريكي هي مضيعة للوقت وتبريد لحرارة المواجهة الحتمية مع أعداء الإسلام في فلسطين.

* جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار ١٨١، ٢٤٢، ٣٣٨ والتي يترتب عليها أي تنازل عن الأرض الإسلامية في فلسطين مرفوضة وغير معتبرة في

مقياس الحق والعدل ومن منظور إسلامي.

* المؤتمر الدولي خدعة كبيرة ومظلة لتنازل الأنظمة العربية عن أجزاء كبيرة من أرض فلسطين وتمرير الصلح مع العدو الصهيوني وما يتبعه من تطبيع وتمكين لأعداء الله في أرض المسلمين.

* المفاوضات مع العدو الصهيوني الغاصب لأرض المسلمين باتجاه التخلي عن أرض المسلمين وحقوقهم منكرٌ شرعاً يأثم كل من يدعو لها أو يسير باتجاهها.

* مشروع شامير للانتخابات ينبغي التصدي له بكل قوة فهو وسيلة واضحة لصرف الأنظار عن الانتفاضة باتجاه تطويقها والقضاء عليها، مثلما ينبغي التصدي لأية مشاريع أو مبادرات تصفوية تصب في نفس المجرى الذي يهدف إليه مشروع شامير، حتى ولو حملت هذه المبادرات التصفوية أسماء عربية.

* دعم الانتفاضة المباركة وتعميقها وتطويرها لتصبح

بداية الطريق نحو مباشرة الجهاد المتواصل لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ولا نسأم من ذلك ولو استمر ذلك عقوداً طويلة، متأسين بالمجاهدين المسلمين عبر التاريخ الإسلامي. وهذا يتطلب حشد جميع الإمكانات الفلسطينية والعربية والإسلامية تحت راية الإسلام.

* تجاوز الدعم اللفظي إلى الدعم الفعلي على المستوى الرسمي والشعبي من حيث ترتيب الأوضاع في البلاد العربية والإسلامية لتصبح أقرب ما يمكن للحالة التي يعيشها الشعب المسلم في فلسطين من حيث الجهاد والاعتقال والجوع والجراح والاستشهاد بحيث تصبح جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر.

* اعتبار دول المواجهة قواعد متقدمة لتحرير فلسطين، فيعبأ أهلها تعبئة جهادية استعداداً لساعة الانقضاض والتحرير.

في السياسة العربية والإسلامية الخارجية

في السياسة العربية :

إننا نؤمن أن العرب كانوا في جاهليتهم قبائل متناحرة يغزو بعضها بعضاً وكان بعضها عملاء للفرس وآخرون عملاء للروم، فجاء الإسلام فوحدهم وجمعهم على الإسلام، فأصبحوا يقودون القافلة بعد أن كانوا في ذيلها. واستمروا في ذلك قروناً عديدة.

وفي مطلع القرن العشرين أصبحوا دويلات هزيلة ضعيفة ولا يزالون يتشرذمون حتى يومنا هذا.

نقول: إن الأمة لا يجوز أبداً أن تبقى غارقة في مستنقعات التشرذم والفرقة ولديها من مقومات الوحدة ما لديها، فوحدة العقيدة، ووحدة اللغة ووحدة الموقع الجغرافي، ووحدة التاريخ، ووحدة الأهداف والآمال والآلام، وحدة المخاطر التي تهددها، والتكامل والتناسق في توزيع ثرواتها الزراعية والنفطية، ما يساعد على اتحادها

تحت راية الإسلام كما توحدت في عهد رسول الله ﷺ وأصحابه.

إننا سنسعى إلى تحقيق وحدة الشعوب العربية في أمة واحدة تحت راية الإسلام من خلال الوسائل التالية:

١ ـ التركيز على الولاء والانتماء لعقيدة التوحيد.

٢ ـ محاربة كل الحركات الشعوبية التي تدعو إلى تمزيق وحدة هذه الأمة.

٣ ـ محاربة النعرات الطائفية والإقليمية والعصبية التي تؤدي إلى تشرذم الأمة وتفرقها.

٤ ـ وضع مناهج تربوية إسلامية موحدة.

٥ ـ تسهيل السفر والانتقال للناس في هذه البلاد، برفع القيود الموضوعة التي تعمق التفرقة وتحارب الوحدة.

٦ ـ العمل على إيجاد سوق عربية مشتركة لتكون نواة لسوق إسلامية.

٧ ـ عقد اتفاقيات تعاون بين البلاد العربية.

٨ ـ دعم الحركات الجهادية في البلاد العربية.

في السياسة الإسلامية:

نحن نعتقد أن الإسلام جمع الأجناس المختلطة من عرب وعجم في أمة واحدة، هي أمة الإسلام، وأسهمت جميع الأجناس في بناء الدولة الإسلامية، وبقيت هذه الأمة تغمرها السعادة موحدة قروناً عديدة.

ونشأت عوامل داخلية وخارجية أدت إلى تمزيق الأمة الإسلامية إلى شعوب وجنسيات مختلفة، وقد تعمقت هذه الفرقة والتمزق في القرن العشرين، وترتب على ذلك مشاكل كثيرة ومتنوعة.

إن العلاج السليم لحل مشكلات هذه الأمة، وحدتها تحت راية الإسلام العظيم، وهو البلسم الشافي لكل آلامها، وهو السد المنيع في وجه كل مؤامرات الأعداء، يحصنها ضد الأحقاد الاستعمارية والصليبية

والصهيونية والإلحاد والإباحية.

إن أمة وصفها الله عز وجل من فوق سبع سماوات بأنها الأمة الواحدة: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ لا يليق بها أن تظل غارقة في مستنقعات التشرذم والفرقة، وخاصة في زمن وعالم لم يعد فيهما مكان إلا للقوى المتجمعة الكبيرة، وها هي أوروبا تكاد تصبح وطناً واحداً وأمة واحدة خلال سنوات قليلة.

إن أمة الإسلام، تملك كل مقومات ومسوغات الوحدة، فإلى متى تبقى متشرذمة متفرقة..؟

إننا نؤمن إيماناً عميقاً بأن الوحدة العربية هي اللبنة الأولى، بل هي القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ترتكز إليها الوحدة الإسلامية الشاملة، وإننا لندعو كل المخلصين إلى العمل على وحدة الأمة العربية، في وطن عربي واحد، تمهيداً لتجميع الأمة الإسلامية في وطن إسلامي واحد، يستطيع أن يواجه عمالقة الغرب والشرق، نداً إلى ند.

إننا سنعمل على تحقيق ما يلي :

١ ـ تنمية الروابط الإسلامية بين المسلمين .

٢ ـ نشر اللغة العربية .

٣ ـ العمل على تشجيع التبادل الثقافي والتجاري والخبرات الفنية والإدارية والعسكرية .

٤ ـ تسهيل إجراءات الانتقال والسفر بين أرجاء العالم الإسلامي .

٥ ـ محاربة الحركات الشعوبية والعرقية التي تفرق المسلمين ولا تجمعهم .

٦ ـ العمل على توحيد المناهج التربوية أو تقاربها .

٧ ـ تعميق الانتماء والولاء لعقيدة التوحيد وضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية .

٨ ـ دعم الحركات الجهادية في العالم الإسلامي .

٩ ـ الاعتراف بدولة المجاهدين في أفغانستان .

في السياسة الخارجية

إننا نرى أن دول العالم الغربي والشرقي قد أسهمت في بناء دولة اليهود على أرض فلسطين المباركة، واستنزفت خيرات العالم الإسلامي بصور عديدة، وأساليب استعمارية خبيثة.

فعلى أمتنا أن تعمل بجد ونشاط لتتحرر من سيطرة هذه الدول الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وأن تحدد علاقاتها مع الدول في العالم على ضوء أحكام الإسلام وتوجيهاته.

وسنعمل على تحقيق الأمور التالية:

١ ـ توعية الناس في بلادنا بحقيقة هذه الدول وكشف أساليبها الكيدية المعادية، وتحذير الأمة من خطرها.

٢ ـ مقاطعة الدول المتضامنة أو المتحالفة مع دولة اليهود اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

٣ ـ عدم تزويد الدول الضالعة مع اليهود بالبترول.

٤ ـ تقوية العلاقة مع الدول المتعاونة معنا لصالح قضايا المسلمين.

٥ ـ دعم جميع الحركات التحررية في العالم الإسلامي والوقوف بجانب المظلومين أياً كانوا.

٦ ـ العمل الحثيث لأن يعترف الأردن بدولة المجاهدين في أفغانستان.

٧ ـ نصرة القضايا الإسلامية المختلفة مادياً ومعنوياً.

٨ ـ تبصير الأمة بخطر الحركات التبشيرية والشيوعية والماسونية ونواديها بإصدار النشرات والكتب والبحوث والمقالات في الصحف والمجلات المنتشرة في العالم بأكثر من لغة وفي أكثر من قطر ودولة.

كلمة الختام

أخي الناخب، أختي الناخبة:

هذا هو برنامجنا الانتخابي نلتزم به ونتقدم به للناس، معاهدين الله عز وجل أن نبذل قصارى جهودنا من أجل تحقيقه، آملين أن يحوز ثقة كل ناخب وناخبة في بلادنا المباركة.

أخي الناخب، أختي الناخبة:

الانتخاب أمانة فينبغي أن تؤدى على وجهها الأكمل لمن يستحقها.

والانتخاب شهادة يجب تأديتها ويحرم كتمانها، قال تعالى: ﴿**ولا تكتموا الشهادةَ ومَن يكْتُمْها فإنَّه آثمٌ قلبُه**﴾.

والشهادة يجب أن تكون بالحق دون محاباة قريب أو ذي مصلحة، قال تعالى: ﴿**يا أيُّها الَّذينَ آمنوا كونوا قوَّامينَ بالقِسطِ شُهداءَ لله ولو على أَنْفُسِكُم والوالدين والأقربين**﴾.

إن الناخب مطلوب منه أن يختار المرشح الذي

يتحلى بالـدين والتقـوى وأن يكـون صاحب علم وخبـرة وذا شجـاعـــة وجـرأة، لا يخشى في الله لومـة لائم، وإذا كان المرشحون الصالحون أكثر من العدد المطلوب فيجب على الناخبين أن يختاروا الأفضل والأصلح من هؤلاء دون النظر إلى قرابة أو منفعة شخصية أو عصبية جاهلية.

ففي الأثـر: «**من ولى أحـداً وفي المسلمين خيـر منه وهو يعلم فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين**».

أخي الناخب، أختي الناخبة:

إنـنـا على يقـين أنكم تعتصمـون بهـذا الـدين، وتسترشدون بهديه، وتتبنون معنا شعار **الإسلام هو الحل**.

قال تعـالى: ﴿**يـا أيُّهـا الَّـذينَ آمنـوا استَجيبـوا لله وللرسولِ إذا دعاكُم لِما يُحييكُم**﴾.

فلنختـر جميعـاً مرشحي الدعوة الإسلامية التي ترفع هذا الشعار وتقدم هذا البرنامج والله الهادي إلى سواء السبيل.

نواب الحركة الإسلامية

لهذا منحنا الثقة بالحكومة

أصدرت الحركة الإسلامية بياناً أوضحت خلاله سبب منحها الثقة للحكومة.

وفيما يلي نص البيان الذي قامت الحركة بتوزيعه بعد الانتهاء من عملية التصويت على الثقة:

بعد استماعنا لإجابات دول الرئيس على مطالب المجلس الكريم ومنها مطالب الجبهة الإسلامية التي تضم كتلة الحركة الإسلامية والكتلة المستقلة وبعض نواب الاتجاه الإسلامي ومدى تجاوبها مع مطالب هذا الشعب المؤمن الذي يبغي كل عوامل الإصلاح والبناء لما فيه خير هذا البلد والأمة، وتقديراً منا لجسامة المسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة، وحرصاً منا على هذه التجربة النيابية الفذة والتزاماً منا بالحفاظ على استقرار هذا البلد وتقديم المصلحة العامة على كل اعتبار، فقد قررنا إعطاء دولة

الـرئيس فرصـة لإعـادة النظـر فيما تتطلبه المرحلة من سبل فعـالـة للتعـامـل معهـا وفق تطلعـات الشعب ورغبـة نوابـه المحتـرمين، محتفظين بحقنـا بطرح الثقة في الحكومة في الحالة التي نرى فيها قصورها عن تحقيق ذلك.

اللهم اشهـد أنـا قد وقفنـا موقفنـا هذا ابتغـاء وجهك وحـرصـاً على مصلحـة عبـادك في جومن الأمن والاستقرار بعيدين عن كل النوازع الذاتية والمصالح الفردية.

﴿فأَمَّا الزَبَدُ فيذهبُ جُفاءً وأَمَّا ما ينفعُ النَّاس فيمكُثُ في الأرض﴾.

صدق الله العظم

١ / ١ / ١٩٩٠م

بيان نواب الحركة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين..

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنوا اتَّقوا الله وقُولوا قَولاً سديداً، يُصلحْ لكُم أعمالَكُم ويغفرْ لكُم ذُنوبَكُم ومَن يُطعِ الله ورسولَهُ فقد فازَ فوزاً عظيماً﴾.

معالي الرئيس.. الإخوة الزملاء..

نحييكم بتحية الإسلام، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد:

فلقد شهد بلدنا الحبيب ولادة تجربة نيابية فذة طالما انتظرها شعبنا العزيز بعد نيف وعشرين عاماً من غياب مشاركته في صياغة حياته السياسية بمختلف أبعادها ومجالاتها التي تمس حياة المواطن وأمن الوطن.

لقد جاءت هذه التجربة مفخرة لهذا البلد، شهد لنا بها العدو قبل الصديق، إذ جرت في أجواء من النزاهة والحرية، التي لا يسعنا إلا أن نتقدم لكل من حرص على إنجاحها من أجهزة، وعلى رأسها جميعاً جلالة الملك المعظم، بوافر الشكر وجميل العرفان.

معالي الرئيس.. الإخوة الزملاء ألكرام،

لقد عانى شعبنا طيلة الحقبة الزمنية الماضية التي خلت من مثل هذه التجربة النيابية التي نحن بعض ثمارها من خلل كبير في مؤسساته انعكس في إطلاق يد السلطة التنفيذية والإخلال بمبدأ فصل وتوازن السلطات، والاعتداء على صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، من خلال سن الكثير من القوانين المؤقتة، في أمور استغلت السلطة التنفيذية مرونة الدستور، في إعطائها حق سنها، غير أنها لم تلتزم روح المسؤولية، في تقدير احتمالية تأخير تلك الأمور، حتى في الفترة التي كان للحياة

النيـابيـة، تمثيـل فيهـا من خلال هيمنتهـا على المجلس النيـابي العـاشـر الـذي كان لا يعكس تطلعات الشعب ولا يمثله تمثيلاً شمولياً.

وفي مجـال القضـاء استغلت السلطة التنفيذية مظلة الأحكـامْ العـرفية، فأطلقتْ يدها في غير ما جاءت الأحكام العـرفيـة له، أو شرع من أجله، فعطلت أحكام المواد (٥ - ٢٣) من الـدستـور الأردني المتعلقـة بحقـوق المـواطنين وحـريـاتهم، وسلب القضـاء صلاحيـاتـه، وأصبـح قانـون استقلاله، حبراً على ورق، فجاءت الأحكام العرفية شبحاً يطارد الناس في أرزاقهم، ويصادر حرياتهم، وفي ظل هذه الفـوضى الـدستـوريـة، اختـل الهـرم الـدستوري وتقزمت السلطات التشريعية والقضائية، وأصبحت السلطة التنفيذية وحدها هي الدولة، في حقيقة الأمر، ونشطت بعض أدواتها التنفيذية في الإفساد، وبعضها الآخر في الاضطهاد، الأمر الـذي ذاق منـه الشعب مرارة الجـور والحـرمـان، وفي غيبة الحياة النيابية الممثلة للشعب تمثيلاً حقيقياً وواسعاً، غابت

الرقابة والمحاسبة والمساءلة للسلطة التنفيذية، عن سياساتها وقراراتها التي كانت ترسم وتتخذ في ظل الشعور بالسلطة المطلقة، التي لا رقيب يتابعها، ولا محاسب يردعها، وكان من أخطر النتائج التي ترتبت على غياب الحياة النيابية، وانفراد السلطة التنفيذية بالحكم ما يلي :

١ - إطلاق يد السلطة التنفيذية، في سياسة الاقتراض الخارجي والداخلي، غير المستندة إلى أولوياتنا الملحة أو حاجاتنا الضرورية وغير القائمة على مقدرتنا المالية على الوفاء بالتزاماتنا تجاه الدول أو الصناديق الممولة لتلك القروض الأمر الذي أغرق الدولة بمديونية هائلة ورتب على الخزينة عبئاً لا طاقة لها على الوفاء به مما أدى إلى الأزمة الاقتصادية والمالية ونضوب موجوداتنا من العملة الصعبة، وانخفاض قيمة الدينار الأردني. واهتزاز مصداقيتنا المالية، وتعريض سمعتنا الدولية للاهتزاز، وفقدان المواطن للثقة بالحكومة، التي بات لا يجد في ظلها فرصة للعمل لكسب قوته الضروري، وإعالة أطفاله،

حتى ضاق الصدر ونفذ الصبر وكان الذي شهدت االمملكة من أحداث نيسان في مطلع هذا العام الأمر الذي آل إلى ما نعيشه اليوم، من أزمة خانقة لا نعرف جميعاً السبيل إلى الخروج منه بأمان.

لقد كانت المبررات لتلك القروض تتركز في أنها أخذت لإقامة أو كفالة أو دعم مشاريع تنموية تدر على الدولة دخلاً كبيراً وعملة صعبة تعزز الحفاظ على قيمة نقدها، وتقليص العجز في ميزان مدفوعاتها، ولكن سرعان ما أفلس بعض هذه المشاريع، وأغلق كشركة الأخشاب ودمج بعضها الآخر بنظيره كما هي الحال في شركة إسمنت الجنوب والأسمدة بالفوسفات ونودي بإنقاذ قسم آخر منها من باب سياسة إحياء المال بالمال، كما حصل في شركة البوتاس وبيع ممتلكات بعضها وتحويله إلى نمط الاستئجار بدل الامتلاك كما هي الحال في الملكية الأردنية. ونودي بتحويل بعضها إلى الملكية الخاصة، وفقاً لنصائح التقارير الاقتصادية المعدة من الخبراء الأميركيين، كما هي الحال

في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، ومؤسسة النقل العام، ومؤسسة الموانىء، وسلطة الكهرباء، والملكية الأردنية.

صحيح أن هذه المشاريع والمؤسسات هي منجزات من منجزات الحكومات لكنها هي نفسها التي يتذرع بها في تبرير الديون التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من أزمات.

٢ ـ ولقد كان لغياب الحياة النيابية وانفراد السلطة التنفيذية بالحكم. أن أسيء استخدام هذه السلطة، وأطلقت اليد في المال العام، وانتشر الفساد المالي والإداري، وتضاءل الحس في المسؤولية، وطغى على سلوك الحكومة شبح السلطة الأمر الذي أخرج المواطن عن صمته إلى التصدي للفساد، عبر الكلمة المكتوبة، وظهر في الأردن أسلوب المناشير، حتى أصبح الأردن يوصف في الخارج ببلد المناشير، التي تشرح الفساد وتفضح مرتكبيه.

٣ ـ وفي غيبة الحياة النيابية تجرأت الأجهزة الأمنية

أيضاً، على الدستور، وصادرت الكثير من الحقوق، وقيدت الحريات العامة، وحوصر المواطن في رزقه. وحيل بينه وبين مواصلة علمه، وقيدت حركة سفره وتنقله، فعاش المواطن حقاً معيشة ضنكى.

لقد كان حجم التخريب في هذا البلد كبيراً ولكن عناية الله أولاً، ثم وعي أبنائه وصبرهم وحرصهم عليه ثانياً، قد أثمرت هذه جميعاً في أن أنعم الله عليه بتجربتكم النيابية هذه التي يرجو الشعب على يديها الخير وإصلاح ما وصلت له أيدي المفسدين فهي تشكل في تقديرنا وتقدير الشعب الذي نمثل تحولاً جديداً في منهجية الحكم وأسلوب تشكيل الحكومة.

معالي الرئيس.. الإخوة الزملاء الكرام،

لقد كان شعبنا يتوثبُ لفرحة ثانية تتلو فرحته بإيصالكم إلى قبة البرلمان، فرحة إفراز هذا المجلس لحكومة إنقاذ وإصلاح وطني لها من القوة والخبرة والكفاءة

ما يؤهلها للتصدي إلى مهمتها الصعبة، حكومة على مستوى خطورة الموقف وجسامة المسؤولية، ولقد بدأ دولة الرئيس المكلف مشاوراته مع الكتل والتجمعات النيابية وفقاً لطبيعة تشكيلها في محاولة لتشكيل حكومة ائتلاف برلمانية تخصصية وكانت مرحلياً بداية في الاتجاه الصحيح، لقد كان قرارنا في المشاركة في الحكومة نابعاً من شعورنا بضرورة المساهمة في تحمل المسؤولية في هذه المرحلة التي لا يهمنا من ابتلي بتحمل المسؤولية فيها بقدر ما يسأل الله له العون عليها، من هنا كان قرارنا في المشاركة لنسهم في مسيرة الإنقاذ والإصلاح في مجالات نعتقد أن قدرتنا على الإصلاح فيها أكثر مثالية ومردوداً.

وكما تعلمون فقد انتهت المفاوضات مع دولة الرئيس بالاعتذار عن المشاركة في الحكومة وفي الوقت الذي اعتذرنا فيه لدولة الرئيس عن المشاركة فقد أكدنا له أنه لا يمنعنا من التعاون مع حكومة قوية أمينة عدم وجودنا أعضاء فيها، وعلى هذا انتظرنا تشكيل تلك الحكومة القوية الأمينة

وكانت المفاجأة ليست لنا وحدنا بل للمجلس الكريم والشعب في آن واحد.

لقد جاءت الحكومة بتشكيلها الحالي دون مستوى الطموحات فهي ليست حكومة إنقاذ وإصلاح وطني كما توقعها شعبنا، إذ لا نستطيع اقناعهم بقدرتها على تحمل أعباء هذه المرحلة وما يكتنفها من صعوبات وأزمات.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء الكرام:

أما ما يخص البيان الوزاري:

ففي جولة لنا مع فقرات هذا البيان وجدنا ارتياحاً عاماً للتوجه الذي حملته فقرات البيان كخطوط عريضة لسياسة الحكومة ومعالم رئيسة لبرنامج عملها المقبل فيما اذا حظيت بثقة مجلسكم الكريم.

ولعل أول بواعث هذا الارتياح هو ما أورده البيان من عزم الحكومة على إطلاق الحريات العامة وحمايتها والحرص على الوفاء بحقوق المواطنين والمساواة بينهم

أمام القانون، وفي تولي الوظائف العامة وتحقيق مبدأ تكافؤ فرص العمل لهم، وضمان حق المواطن في حرية الرأي والمعتقد وحقه في الأمن والعلم والعمل والمسكن، والتنقل وتكوين الجمعيات والتنظيمات وكل ما تكفل به الدستور من حريات المواطن وحقوقه.

كما لا يفوتنا أن ننوه بسرعة مبادرة الحكومة في استجابتها لما نعلمه من توجهات مجلسكم الكريم. في المطالبة بإطلاق الحريات العامة، إذ أعلنت عن إعادة جوازات السفر المحجوزة إلى أصحابها وتجميد العمل بالأحكام العرفية إلى أن يصدر قرار إلغائها في أقرب وقت ممكن.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء الكرام،

إننا إذ نؤكد على ما أورده البيان من دعم لقواتنا المسلحة تدريباً وتسليحاً وتطويراً لنطالب بإحاطة قواتنا المسلحة برعاية متميزة وتعبئة جهادية مستمرة وتوجيه رباني

خالص حتى يكـون جيشنـا العـربي جيشـاً مصطفوياً متأهباً لأداء دوره في خوض معـركـة الشـرف والكـرامـة لتحـريـر فلسطين الحبيبـة ، ولا يفوتنا هنا أن نطالب الحكومة بإيقاف نزف الكفـاءات في قواتنـا المسلحـة من خلال الإحـالات المبكرة على التقاعد لشباب قواتنا المسلحة وهم في أوج عطائهم .

أمـا في مجـال القضـاء فإننـا نتمسـك بضرورة إعادة سلطتـه إليـه كاملة غير منقوصة ، لا ليعود مرفق عدالة متميزاً فحسب بل ليأخذ هيبته واستقلاله كسلطة ثالثة تأخذ موقعها الحقيقي ومكـانها الطبيعي في هيكل بناء الدولة الدستوري والحرص على رفده بالكفاءات المتميزة خبرة ونزاهة .

وسنـرقب بكـل حرص عودة هذه السلطة إلى مكانتها السابقة ليطمئن أبناء شعبنا إلى أن للعدالة بيتاً مهيباً يفيئون إليـه كمـا نتطلع إلى إصلاح جذري وبالسرعة الممكنة إلى إصلاح القضاء الشرعي . وضمان عدم التدخل في أحكامه وتحقيق استقلال القضاة والمحافظة على هيبتهم .

أما في مجال الأمن فإننا نتطلع إلى تطوير أجهزتنا الأمنية ودعمها بكل إمكاناتنا لتصبح قادرة على توفير الأمن والاستقرار للمواطن في أرجاء الوطن العزيز.

إن أمنيتنا أن تكون أجهزتنا الأمنية مزودة بأحدث نظم المعلومات مدربة على أعلى المستويات قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاته لتظل أداة الدولة في تحقيق مفهوم الأمن الوقائي وإحباط كل ما من شأنه أن يعبث بأمن الوطن قبل الشروع في تنفيذه. وفي هذا المجال فإننا نؤكد على أن تنصرف أجهزتنا الأمنية إلى واجبها الحقيقي في المبادرة إلى نزع الفتيل لا المساهمة في إشعاله. وإلى استقطاب ولاء المواطن لا إلى دفعه إلى الخصومة وإلى كسب ثقته لا إلى زرع بذور الشك والريبة في نفسه كي تتسع القاعدة الأمنية ويغدو كل مواطن خفيراً.

معالي الرئيس. . الإخوة الزملاء الكرام،

وفي مجال التربية والتعليم فإننا نؤمن بأن هوية الأمة

تصوغها فلسفة التربية ونظام التعليم فيها، لذا فإن حرصنا على التربية والتعليم مبعثه حرصنا على مستقبل هوية شعبنا المسلم الذي يتعرض لأبشع هجمة بربرية صهيونية تتسلح بالأساطير اليهودية في استقطاب يهود العالم من مختلف أرجاء المعمورة وحشدهم للقضاء على وجود الأمة العربية والإسلامية كما يتعرض هذا الشعب المسلم لغزوغربي يتمثل في إقحام قيم دخيلة علينا مناهضة لقيمنا هدامة لحضارتنا.

وإن نظرتنا إلى التربية في مجتمعنا العربي المسلم تقوم على أساس صياغة نظامنا التربوي صياغة تنطلق في جوانبها المسلكية من عقيدتنا وحضارتنا العربية الإسلامية وتدور في إطار إرساء منظومة قيمنا الإسلامية الرفيعة التي هي للمسلم عقيدة وحضارة وللعربي غير المسلم حضارة وتراث.

أما في جوانبها المعرفية البحتة فتنطلق بحثاً عن

الحقيقة العلمية المجردة في شتى حقولها الطبيعية تأخذها من أي وعاء خرجت فإن الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق بها.

وفي مجال الثقافة والشباب فإننا نؤكد على ضرورة إبراز دور الأردن ومساهمته في مسيرة الحضارة العربية الإسلامية المعاصرة وتشجيع حركة البحث العلمي. والتأليف في مختلف الحقول الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية، ورعاية الحركة المسرحية الإسلامية والفرق الفنية الإسلامية والأندية الثقافية التي توجه طاقات الشباب وتهذب عواطفهم في إطار مسلكي نظيف يضعهم في مجال التكيف الإيجابي البناء بعيدين عن الانحراف أو ساحة الجريمة.

ولما كان الشباب عدة الأمة ومعقد الرجاء فإن العناية بالتربية الجسدية وحدها على أهميتها تعكس نمطاً مبتوراً في إعداد شخصية الفرد إذ لا بد من تلبية حاجاتهم العقلية

والـروحيـة إلى جانب حاجـاتهم الجسـديـة من خلال تربية متوازنة تعنى بتربية العقل والروح والجسد معاً، ومن هنا فإن توظيف مخيمـات الشبـاب في برامـج متكـاملة شاملة تلبي هذه الحاجات معاً أمر ضروري لا يجوز التفريط به أو إغفاله.

وفي مجـال الإعـلام فإننـا نطـالب بأن تعبـر رسـالـة الإعـلام في بلدنـا تعبيـراً صادقاً عن هموم شعبنا وتركز على حل مشكلاته وإبراز حاجاته، وأن تكون وسائل الإعلام مرآة صادقـة تعكس واقعنـا وتبـرز جوانب الخلل في مؤسسـاتنـا وتشكل قنوات اتصال بين المواطن والمسؤول في بلدنا.

ولا بد من أن تقلع أجهـزة الإعـلام عن برامج العبث والتـرفيـه الهـابـط، وتنصـرف بجـديـة مسـؤولة إلى دورها التـربـوي والثقـافي والحضاري والإصلاحي في ظل عقيدة الأمـة وقيمهـا الحضـاريـة، إذ لا مكان في إعلام دولة دينها الإسلام لكلمة ساقطة أو أغنية ماجنة أو مسلسل رخيص.

وإننا لنؤكد على إعطاء الصحافة الحرية الكافية لإبراز دورها الريادي الذي يتجاوز مجرد الكلمة الصادقة وابتغاء الحقيقة المجردة إلى المساهمة في تحقيق الإصلاح من خلال النقد البناء والتوجيه الحكيم، وأن تتسع صفحاتها لمختلف الآراء دون تحزب وتعصب، كما نطالب بحق إصدار تراخيص لصحف جديدة هادفة.

معالي الرئيس.. الإخوة الزملاء الكرام،

لقد اطلعنا على ما أورده البيان الوزاري في مجال التموين والأسعار من أن الحكومة ستعمل على إحكام السيطرة على أسعار المواد الغذائية الرئيسية وتأمين توفيرها مطابقة للمواصفات والمقاييس والعمل على كبح جماح الاستغلال بكل مظاهره وصوره.

وفي الوقت الذي نرتاح فيه إلى هذا التوجه إلا أن وضع شعبنا لا يحتمل التسويف ولا الوعود المستقبلية البعيدة فمشكلة الأسعار مشكلة جاوزت طاقة الغالبية

العظمى للشعب على احتمالها، إنها أزمة خطيرة تحتاج إلى إجراءات سريعة تضع حداً لأسعار المواد الغذائية الباهظة لتكون في مستوى دخل المواطن وقدرته الشرائية والإسراع في تشكيل فريق متخصص من ذوي الخبرة والأمانة لإحكام السيطرة على تلك الأسعار.

كما نرى المسارعة إلى دراسة هيكل الأسعار للسلع برمتها وأن تتوسع الحكومة في ضبط قائمة أخرى من السلع التي هي في حكم السلع الأساسية للمواطن كالألبسة والأدوية والقرطاسية.

أما في مجال البطالة وتنظيم سوق العمل وهي الأزمة الخانقة التي تحتل الأولوية الأولى لشعبنا فإنها تستدعي المباشرة العاجلة في استيعاب ما يمكن استيعابه من القوى البشرية المؤهلة العاطلة عن العمل في مؤسسات الدولة دون التباطؤ أو التأخير في إصدار جدول تشكيلات الوظائف كما جرت العادة في كل عام، كما تستدعي تشغيل ما

يمكن استيعابه في مؤسسات القطاع الخاص عن طريق تشكيل فريق متخصص لهذه المهمة تتولى وزارة العمل نظيمه والإشراف عليه، ضمن خطة وطنية شاملة إلى جانب المباشرة في المشاريع التنموية الصغيرة في أقرب وقت ممكن لإيجاد فرص العمالة وتقليص هيكل البطالة. كما أنه لا بد من التحرك العاجل لتسويق ما يمكن استيعابه في أسواق العمل لدى بعض الدول الشقيقة.

معالي الرئيس.. الإخوة الزملاء الكرام،

أما بخصوص القضية الفلسطينية فإننا نؤمن بأنها قضيتنا الأولى والتزامنا تجاهها أبدي حتى يأذن الله بتحرير كامل ترابها.

ومن هنا فإننا نطالب بدعم انتفاضة أهلنا ومساندة جهادهم بما تسمح به إمكاناتنا كما نطالب بفتح أسواقنا لتسويق منتجاتهم وهو أقل ما يمليه حقهم علينا. وكذلك تسهيل مرور هذه المنتجات للأسواق العربية الأخرى.

أما في مجال التطوير الإداري وإعادة النظر في هيكل الإدارة العامة ومؤسسات الدولة بقصد تفعيل دور البيروقراطية الحكومية في مواجهة متطلبات المجتمع بكفاية وفعالية فهو شعار بلا مضمون ترفعه كل حكومة ثم تمضي دون أن تترك وراءها بدايات عملية في هذا المجال لتأتي حكومة لاحقة فترفع نفس الشعار وبنفس الأسلوب تمضي مسيرة الإصلاح والتطوير.

إننا نرى أن جهاز الإدارة العامة وإن كان يحتاج إلى تطوير إداري وإعادة هيكلة وتبسيط الإجراءات وتطوير أساليب العمل لتكون الإدارة الحكومية قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع بكفاية وفعالية إلا أننا نرى أن هذا الجهاز بحاجة إلى تطهير من كثير من رموز الفساد والمحسوبية والشللية قبل تفعيل كفاءته لأن مثل هذه الكفاءة تحتاج إلى من يؤمن بتوجيهها إلى صالح المجتمع وحاجاته وهذا ليس من شأن الفاسدين.

أما ما يخص موضوع الثقة بالوزارة فإننا نعلق الرأي

فيها على ضوء استجابة الحكومة لمطالبنا التالية:

أولاً: التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية من الدستور وذلك سيراً بالأمة على طريق التقدم نحو الإسلام والتدرج في التطبيق في شتى المجالات التربوية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: أن تعيد الحكومة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية بدعوى الأسباب الأمنية وكذلك الذين صرف النظر عن تعيينهم للأسباب الأمنية ذاتها.

ثالثاً: أن تحول الحكومة دون تدخل الأجهزة الأمنية في التعيين في وظائف الدولة والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والأندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة.

رابعاً: أن تحدد الحكومة موعداً لإلغاء الأحكام العرفية في ضوء النتائج التي تتوصل إليها اللجنة القانونية

المشكلة لهذه الغايات بحيث لا يزيد عن ستة أشهر.

خامساً: إننا نرى أن القضية الفلسطينية قضية أرض مقدسة لا يجوز التفريط بشبر واحد منها وقضية شعب تكالبت عليه قوى الشر.

وعليه فلا بد من أن تقوم الحكومة بدعم هذا الشعب في انتفاضته الباسلة وجهاده المبرور.

سادساً: أن تعمل الحكومة على دعم الحركات التحررية ضد الاستعمار وإنهاء السيطرة الأجنبية على الأوطان المغتصبة وعلى رأسها القضية الأفغانية.

سابعاً: أن تعمل الحكومة على وضع قانون «من أين لك هذا» لمحاسبة الذين حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة وتطبيق مثل هذا القانون بجدية وحزم.

ثامناً: أن تبذل الحكومة جهدها وأن تعد بالعمل على إعادة الأموال المهربة واستثمارها في الداخل.

تاسعاً: أن تعد الحكومة وتلتزم بسياسة التقشف التام

في جميع أجهزة الدولة.

عاشـراً: أن تقوم الحكومة بإلغاء الفوائد على قروض الـدولـة لصغـار المـزارعين وقـروض الإسكان لتكون خطوة أولى نحو التخلص من النظام الربوي بالتدريج.

حادي عشـر: أن تأذن الحكومة للمعلمين في الدولة بتأسيس نقابة لهم ترعى شؤونهم وتطالب بحقوقهم.

ثاني عشـر: أن تقـوم الحكـومـة بإنشـاء كليـة العلوم الشرعية في جامعة اليرموك.

ثالث عشـر: أن تمنـع الحكـومـة تراخيص الخمـر للمسلمين بيعـاً وصنـاعة وأن يمنع تقديمها في المؤسسات العامة وبخاصة في الملكية الأردنية.

رابع عشر: السماح بإنشاء جامعة أهلية إسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩

طبيعة فكرتنا

لسنا حزباً سياسياً، وإن كانت السياسة على قواعد الإسلام من صميم فكرتنا، ولسنا جمعية خيرية وإن كان عمل الخير والإصلاح من أعظم مقاصدنا.

لسنا شيئاً من هذه التشكيلات، ولكننا أيها الناس:

فكرة وعقيدة، ونظام ومنهاج، لا يحدده موضع ولا يقيده جنس ولا يقف دونه حاجز جغرافي، ولا ينتهي بأمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها، ذلك لأنه نظام رب العالمين، ومنهاج رسوله الأمين.

نحن أيها الناس ولا فخر، أصحاب رسول الله ﷺ وحملة رايته من بعده، ورافعو لوائه وحافظو قرآنه، والمبشرون بدعوته فمن تبعنا الآن فقد فاز بالسبق، ومن تقاعد عنا من المخلصين فسيلحق بنا غداً ومن رغب عن دعوتنا فستثبت له الأيام عظيم خطئه.

فإلينا أيها المؤمنون العاملون والمخلصون، فهنا الطريق السوي ولا توزعوا القوى والجهود.

﴿وأَنَّ هٰذا صراطي مُستقيماً فاتَّبعوهُ ولا تَتَّبِعوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُم عن سَبيلِهِ ذٰلكم وصَّاكُم به لعلَّكُم تتقون﴾ [الأنعام]

«حسن البنا»

مرشد جماعة الإخوان المسلمين